جنوب أفريقيا

الدروس المُستفادة

بعثة «ميزان» الدراسية الى جنوب أفريقيا

مؤسسة «ميزان لحقوق الإنسان»

جنوب أفريقيا: الدروس المُستفادة
بعثة «ميزان» الدراسية الى جنوب أفريقيا

2024 م.
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمُؤسسة ميزان

إصدار: مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان
النّاصرة

مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان
الفاخورة، النّاصرة
رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350
هاتف: 6471471 -4(+972)
فاكس: 6559992 -4(+972)
email: info@meezaan.org
Website: www.Meezaan.org

"We know too well that our freedom is incomplete without the freedom of the Palestinians."

Nelson Mandela

مؤسسة «ميزان لحقوق الإنسان»: وثيقة تعريفية

انطلقت «مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان» في عام 2000 كمؤسسة حقوقيّة مستقلة وغير ربحية، بمبادرة مجموعة من المحامين العرب الناشطين في مجال حقوق الإنسان في الداخل الفلسطيني، حيث اجتمعوا على إنشاء هذه المؤسسة ووضعوا نُصب أعينهم العمل على جسر الهوّة القائمة بين المفاهيم والقيم والمبادئ النظرية لحقوق الإنسان والحريات وبين تطبيقها الفعلي على أرض الواقع، والعمل على تعزيز العمل بهذه المبادئ ونشر الوعي بين عامة الناس باعتبارها حقًا قانونيًا أساسيًا وطبيعيًا غير قابل للتنازل عنه، ومن خلال مبدأ احترام الإنسان كونه إنسانًا، واحترام حقوقه الأساسية؛ السياسية، والاجتماعية، والتربوية والفكرية والدينية وغيرها من الحقوق المتعارف عليها دوليًّا، والدفاع عنها من خلال القوانين المحلية والمعاهدات والمواثيق الدولية.

تتمتع مؤسسة «ميزان» بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة مما يتيح لها المشاركة في أعمال المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، حيث تعمل «ميزان» على التشاور مع المنظمات الدولية والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية، كما يمكّن المؤسسة أيضًا من أن تعيّن ممثلين لها في مقرات الأمم المتحدة ومكاتبها في نيويورك وجنيف.

تعمل "ميزان" على تطوير علاقات عامة مع جمعيات وهيئات عاملة في مجال حقوق الإنسان وتطوير جمعيات ومؤسسات العمل الأهلي والاجتماعي في الداخل الفلسطيني.

كما وتعمل «ميزان» على التمثيل القضائي في الأمور التي تمس الحقوق السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والفكرية، والدينية للمجموعة الفلسطينية في الداخل الفلسطيني، إضافة الى التوجه المباشر للمؤسسات واللجان الحكومية المختلفة ومتخذي القرارات لأجل تقديم دعاوى، واستئنافات، والتماسات، وسائر الإجراءات القانونية المطلوبة.

كذلك تعمل «ميزان» على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والحريات وإصدار تقارير توثق هذه الانتهاكات وفقا للمعايير الدولية.

الى أعلى: مجموعة من اليافطات التي تظهر اوامر الفصل العنصري في جنوب افريقيا زمن الابارتهايد.

المحامي عُمر خمايسي

مدير مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة) ومُشارك في بعثة «ميزان» الدراسية الى جنوب أفريقيا

انتزاع الحقوق

بعثة «ميزان» الدراسية الى جنوب أفريقيا

تُعد الدورة الدراسية المكثفة في جنوب أفريقيا دائرة من الدوائر الكثيرة والمختلفة التي تعمل بها مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، وهي دائرة المعرفة والتثقيف التي تنبثق عنها مشاريع دورات التدريبية والدراسية، بدأناها في الأمم المتحدة وجنيف ومن ثم محكمة الجنايات الدولية في لاهاي وتنضم إليها الآن دورة الجولة الدراسية عن نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا بهدف الفهم الأعمق فيما يتعلق بنظام الأبارتهايد وكيفية تعامل الأطراف مع التفرقة والقوانيين العنصرية التي كانت، وخصوصًا بعد الإشارة الواضحة للمؤسسات الدولية عن حقوق الإنسان إلى أن النظام الإسرائيلي يشابه جدًا نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا.

كان لنا مهم جدًا كمؤسسة حقوقية أن نقوم بهذه الدورة والجولة الدراسية لمجموعة من الأكاديميين والحقوقيين والمحامين الذين يستطيعون أن يستفيدوا بعمق من هذه التجربة القيّمة، لذا كان هناك لقاءات مباشرة مع الشخصيات التي كان لها دور في عملية التعامل مع الأبارتهايد والتغلب على العنصرية ومعرفة كيف تم انتزاع الحقوق من النظام البائد.

الى أعلى: صور من الاقتلاع والتهجير في جنوب افريقيا وفلسطين

مقدمة

في مطلع شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، شاركت مجموعة من المحامين والحقوقيين والأكاديميين من العرب الفلسطينيين في مناطق الـ (48)، في دورة دراسية ميدانية مكثفة في جنوب أفريقيا نظمتها مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة) بالتعاون مع مؤسسة مانديلا. استمرت هذه الدورة 9 أيام، تقسمت بين مدينتي جوهانسبرغ وكيب تاون، حيث شملت محاضرات وورشات عمل بمواضيع مختلفة تهدف إلى الاطلاع على تجربة السياسية والاجتماعية بجنوب أفريقيا في مناهضة نظام (الفصل العنصري) الأبارتهايد، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التركيز على الجانب القانوني خلال الدورة الدراسية الميدانية.

المشاركون في الدورة الدراسية الميدانية عادوا بشحنة أمل كبيرة بعد التعرف على تفاصيل النضال، وبدأ ذلك يترجم على أرض الواقع من خلال كتابة مقالات ودراسات ومنشورات وإثارة الموضوع إعلاميًا خاصة بالدور الشعبي ودور المجتمع المدني الذي ساهم بشكل مباشر بقلب موازين القوى لتحقيق الحرية وبناء نظام ديمقراطي جديد. ولاقت كذلك الدورة الدراسية الميدانية في جنوب أفريقيا اهتمامًا إعلاميًا ملحوظًا من عدة وسائل إعلام جنوب أفريقية، حيث تركزت المقابلات الإعلامية مع عدد من المشاركين في الدورة حول الحديث عن الزيارة لجنوب أفريقيا وعن الأوضاع الفلسطينيين تحت الاحتلال وعن القانون الدولي وأبعاده على قضية فلسطين.

ما يلي تفاصيل الدورة الدراسية الميدانية المكثفة عن نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد) في جنوب أفريقيا:

الى أعلى: مجموعة من المحامين والحقوقيين والأكاديميين المشاركين في الدورة الدراسية الميدانية في جنوب أفريقيا

نُظم الاستبداد والعنصرية:
تشابهُ الحالة والتجربة

د. درغام سيف

مُحام ومحاضر بالقانون الدولي وحقوق الأقليات في جامعة القدس العربية
مُشارك في بعثة «ميزان» الدراسية الى جنوب أفريقيا

أوضحت لنا الدورة الدراسية المكثفة في جنوب أفريقيا التجربة الجنوب الأفريقية بشكل عميق على ما مروا فيه على مستوى الأفارقة ذوي البشرة السوداء، والهنود، والملونين، بحسب تقسيمات نظام الأبارتهايد (الفصل العنصري)، في مقاومتهم ومناهضتهم لنظام الأبارتهايد الأبيض. واستطعنا أن نرى من خلال هذه الدورة مدى عمق الظلم الذي انتهجه نظام الأبارتهايد ضد هذه الطبقات ورأينا قوة هذه الطبقات المهضومة حقوقها بالاتحاد مقابل هدف واحد وموحد وهو تحقيق انجاز التحرر من نظام الأبرتهايد. كذلك استطعنا أن نرى قوة السكان في مناهضة هذا النظام ورأينا أنه ليس فقط القيادات أو تنظيم «المؤتمر الوطني الأفريقي» (ANC)، إنما حتى الناس أنفسهم كانوا ينشطون في هذا الحراك وأيضًا الطلاب والعمال...الخ، والكل أخذ دوره في هذا العمل النضالي.

الأمر المهم الذي لمسناه في هذه الدورة هو مدى التقارب الشديد بين التجربتين الفلسطينية والجنوب أفريقية، ورأينا أنواعًا عدة من التشابه في الاضطهاد والتمييز والقوانين العنصرية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، رأينا إجبار الطبقات المهضومة حقوقها من السود والملونين الهنود على إخلاء بيوتهم قسرًا وإجبارهم على الانتقال إلى مجمعات سكنية ذات بنية تحتية سيئة، حيث أن التجربة التي عشناها في فلسطين مشابهة تمامًا لها.

كذلك رأينا القوانين العنصرية في جنوب أفريقيا للسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية للبلد، تمامًا كما هو موجود في حالتنا الفلسطينية، ورأينا أنه كل الممارسات العنصرية بجنوب أفريقيا كانت من خلال قوانين تمامًا كما هو الحال في إسرائيل، فدائما الدول المستبدة حتى

الى أعلى: نموذجان من سياسات العزل العنصري في: فلسطين (يمين) وجنوب افريقيا (يسار).

في استبدادها تأخذ القانون كنوع من الشرعية لتبرير استبدادها، فإسرائيل عندما تقونن وتشرعن قوانين تمييز ضد الفلسطينيين فهي عمليًا لا تضفي شرعية أخلاقية على القوانين تلك، فالقوانين تبقى قوانين عنصرية تمامًا كما هو في جنوب أفريقيا التي سُنت فيها عشرات القوانين من أجل شرعنت نهج التمييز العنصري ضد الطبقات المهضوم حقوقها وهو نفس النهج التي تطبقه إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك، فقد رأينا مُحاولات من قِبل الفئة المسيطرة البيضاء لإغراء وتجنيد بعض القيادات الطبقات المهضومة من أجل اسكاتهم كنوع من الرشوة السياسية، فكان هناك محاولات للتمييز فيما بين الطبقات المهضومة بين مجموعات السود والهنود والملونين من أجل تفرقتهم من جهة ومن أجل استيعاب بعض مجموعة من هذه القيادات من أجل اسكاتهم عن النضال المشترك، غير أن هذه التجربة كانت فاشلة، والشيء الكثير المُشابهة، هو محاولة خلق برلمانات تمثيلية لهؤلاء المجموعات (الطبقة الملونة والهنود) واقصاء الطبقة السوداء من المشاركة البرلمانية، وهذا مشابهة إلى حد كبير إلى ما هو موجود في حالتنا الفلسطينية، بمعنى أنهم فكروا عن طريق بناء برلمان يكون فيه مرشحين من هذه المجموعات يكون لديهم القدرة على التأثير والتغيير كما هو موجود عندنا، لكن في أخر المطاف كانت هذه التجربة فاشلة بالمستوى التمثيلي.

كل هذه الأمور تدلّ على أن الظلم والاستبداد والعنصرية بالرغم من

تغير الأنظمة فهي مشابه لبعضها البعض، بالإضافة إلى كيفية تعامل هذه الطبقات مع الظالم بعد الانتصار عليه، فقد رأينا أن التعامل عندهم جدا راقي، ونوعا ما غير مرضي عنه من فئات كثيرة في هذا البلد، ولكن كان تعامل بمستوى المسؤولية التي حاولوا ما بعد انتهاء فترة الأبارتهايد أن يشملوا ويضموا حتى الطبقات البيضاء التي كانت هاضمة لحقوق الطبقات الأخرى، لذلك قانون النظام الجديد ما بعد الأبارتهايد لم يستثنِ البيض من الحكم، بالعكس ثبتهم في الحكم وثبت حقوقهم وملكياتهم وقوتهم الاقتصادية وطبعًا على هذه الأمور يوجد الكثير من المآخذ وقد يكون هذا التعامل لا يستحقه البيض لكن قيادات المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) رأوا أن هذا الحل الأفضل عن أي بديل أخر.

الشيء الأرقى من ذلك أيضًا، أنه بدل ما يقيموا المحاكم كما كان ما بعد الحرب العالمية الثانية والمنتصر حكم بها على المهزوم وحاكمهم على جرائم الحرب التي ارتكبوها في ألمانيا وفي أوروبا، هؤلاء الناس في جنوب أفريقيا كانوا في درجات رقي عالية جدًا وأكثر بكثير من الأوربيين والأمريكيين، بحيث تعاملوا مع الخاسر معاملة الإعفاء لمن يعترف بذنبه، فأنشئوا الـ TRC التي هي عمليًا لجان الصلح والمسامحة التي منحت إعفاء من أي ملاحقة قانونية جنائية لمن يقوم بالإدلاء بالشهادة ويعترف بما قام به من جرائم ضد السود، طبعًا هذا لم يكن له سابقة في أي دولة ثانية مما يدل على أن القرارات في هذه الدولة للقيادات كانت في مستوى راقي جدًا.

في الختام، لا يسعني إلا أن أقول إنها رحلة ناجحة ومثمرة بمعنى الكلمة، فعلى الصعيد الشخصي زرت الكثير من البلدان وشاركت في الكثير من الدورات والمؤتمرات والندوات، غير أن هذه الرحلة الدراسية إلى جنوب أفريقيا كانت من أفضل الرحلات والدورات التي شاركت فيها على المستوى العلمي والمعرفي والمستوى التطبيقي، فكل الشكر لمؤسسة ميزان على هذا البرنامج التعليمي، لأنه فعلًا يعتبر برنامج خاص ومميز، وأتأمل أن يتم العمل على مأسسة هذا البرنامج وتنفيذه بشكل سنوي حتى يعرف أبناء شعبنا الفلسطيني على تجربة الجنوب أفريقية شديدة التقارب والتشابه في تفاصيل كثيرة مع الحالة الفلسطينية، التي كان أهم ما في هذه الجولة وما وراء المعرفة والعلم والدراية هو الأمل، أي أنها تعطي الأمل بالحرية لكل شعب موجود تحت الاضطهاد وفي يوم من الأيام لا بد أن ينتصر.

آراء المشاركين

في بعثة «ميزان» الدراسية الى جنوب أفريقيا

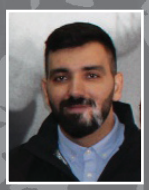

عبدالله غريفات

ناشط ومنسق علاقات دولية
مُشارك في بعثة «ميزان»
الدراسية الى جنوب أفريقيا

قضيت ما يقارب 10 أعوام في جنوب أفريقيا تعرفت خلال ذلك على أدق التفاصيل المتعلقة بالأبارتهايد، والمرحلة الانتقالية للديمقراطية، ومرحلة ما بعد الديمقراطية. هي ثلاث مراحل رئيسية تلخص النضال الجنوب أفريقي الذي يجب باعتقادي على كل فلسطيني فهمه واستخلاص العبر من إنجازاته وإخفاقاته. هذا البرنامج يعتمد بشكل رئيسي على الدراسة الميدانية من خلال زيارة مواقع مهمة وحوارات مُباشرة مع شخصيات عايشت جميع مراحل النضال الجنوب أفريقي. كما أثبتت رحلتنا وحواراتنا مع النشطاء الجنوب أفارقة أن نضالهم ما زال مستمرًا ولم ينتهِ بتحصيل الحقوق السياسية وحسب، فما زال أمامهم مشوار مهم من النضال لتحصيل الكثير من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. لكن وفي ذات الوقت، عاد المشاركون بشحنة أمل كبيرة بعد التعرف على تفاصيل النضال، خاصة الدور الشعبي ودور المجتمع المدني الذي ساهم بشكل مُباشر بقلب موازين القوى لتحقيق الحرية وبناء نظام ديمقراطي جديد.

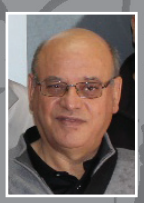

محمد زيدان

صحفي وناشط والمدير السابق
للمؤسسة العربية لحقوق الإنسان
مُشارك في بعثة «ميزان» الدراسية
الى جنوب أفريقيا

لم توفر هذه الجولة فرصة للتعرف على تاريخ البلاد وتجربتها النضالية ضد الأبرتهايد فحسب، بل بالتعرف على التحديات الاقتصادية والاجتماعية لتجاوز آثار مرحلة الأبرتهايد في مرحلة ما بعد الأبرتهايد والحاضر. أما بالنسبة لنا كفلسطينيين، فإن دراسة الحالة الجنوب أفريقية، تعتبر واحدة من أدوات العمل التي يجب دراستها ليس للتعلم من نجاحاتها كنموذج نضالي تاريخي وهام بالقرن الماضي فقط، بل للتعرف على جوانب في التنظيم الشعبي، وعلاقة التنظيمات بالشعب في مختلف مراحل النضال.

متحف «هيكتور بيترسون»

زيارة متحف «هيكتور بيترسون» وهو أحد الأطفال الذين قتلتهم رجال الشرطة في مجزرة سويتو عام 1976، وهي منطقة سكنية تقع في مدينة جوهانسبرغ، هذا المتحف الذي يروي قصة انتفاضة المدارس عام 1976 والمجزرة التي ارتكبها نظام الأبارتهايد والتي أسفرت عن مقتل المئات من طلاب المدارس الذين انتفضوا من أجل نيل حقوقهم وحريتهم.

الى أعلى: متحف "هيكتور بيترسون" في مدينة جوهانسبرغ

قتل **هيكتور بيترسون**، التلميذ البالغ من العمر 12 عاماً، من جنوب أفريقيا، برصاص الشرطة، خلال اندلاع انتفاضة سويتو، في 16 حزيران 1976. كانت هذه الانتفاضة استجابة لتطبيق التدريس باللغة الأفريكانية، التي كانت تُستخدم وسيلةً للتعليم، بينما كان الطلاب يرغبون في استخدام لغاتهم الأصلية، الخوسا والزولو.

فتحت الشرطة النار على الطلاب الذين كانوا يحتجون، ما أسفر عن مقتل بيترسون وإصابة آخرين، تم توثيق لحظات الكارثة في صورة صادمة التقطها سام نزيما، تُظهر بيترسون المصاب بجروح قاتلة ويحمله طالب آخر هو مبويسا ماكوبو، البالغ من العمر 18 عاماً، بينما تركض أخته أنطوانيت بجانبهما.

كانت هذه الواقعة مهمة بالتاريخ الجنوب أفريقي، حيث تجسَّدت في ذكرى وفاة بيترسون المحددة بيوم الشباب. تمثلت الانتفاضة في مقاومة اللغة القسرية وتطلعات الشباب للتعليم بلغاتهم الأصلية، وظلَّت ذِكراه حاضرةً في وجدان جنوب أفريقيا وخارجها.

هيكتور بيترسون أصبح رمزاً لانتفاضة سويتو، والنضال ضد الفصل العنصري، تلك الصورة أثارت غضباً دولياً ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ياسمين سوكا، المديرة العامة السابقة لمؤسسة حقوق الإنسان - جنوب افريقيا

رئيسة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان

تجربة جنوب افريقيا الحُقوقية

لقاء مع السيدة ياسمين سوكا التي شغلت منصب المدير العام لمؤسسة حقوق الإنسان، كما عملت السيدة سوكا في لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا من 1996-2001 وترأست اللجنة المسؤولة عن التقرير النهائي من 2001-2003. وعينتها الأمم المتحدة للعمل في لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون من 2002 إلى 2004.

ما يلي أبرز ما قالته السيدة ياسمين سوكا في لقائها مع المجموعة المشاركة في الجولة الدراسية التي نظمتها مؤسسة ميزان في جنوب أفريقيا:

كان هناك توقع من أهالي جنوب أفريقيا بعدما انتهى نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في فترة ما أن يأخذوا المجرمين ويحاكمونهم، لكنهم تفاجئوا من العفو العام وكان مفاجئ لهم جدًا هذا الأمر.

تخيلوا أننا كنا في وقت الأبارتهايد جريمة حرب حسب القانون الدولي وكان لدينا كل الوسائل القانونية للمحاكمة. جاء البيض وطلبوا عفو من دون مسائلة (صفحة جديدة). محامين حقوق الإنسان كانوا أذكياء فقالوا لهم دعونا نحول هذا العفو إلى مسؤولية من خلال المصالحة، أي الاعتراف بالجرائم. القانون قام بعمله لكن كيف نستغل العفو من أجل المسؤولية. نحن ذهبنا وكنا 50 لجنة حقوق إنسان جُبنا الحارات والمدن وسألنا ماذا يريد الضحايا؟ قالوا إذا كان نيلسون مانديلا قضى 27 عامًا في السجن وفاوض!! ماذا تريدون منا.. الناس اقتنعوا من موقف مانديلا ومسامحته!!.

عملوا قانون العفو وكان فيه عدة آراء وجلبوا عدة أمثلة من الأرجنتين عندما الجيش سلم السلطة طلب العفو ولما طالبوا بمحاكمة الجيش

عمل عليهم انقلاب عسكري. الشرط الأول أن يأتي المجرم ويعترف بكل ما عنده من حقائق وليس أنصاف حقائق ويثبت أنه الذي عمل كان بالتوافق مع سياسة الحزب الحاكم. إذا المجرم ارتكب الجرائم عن طريق الأوامر بتنفيذ رؤية الدولة.

تحدثت ياسمين سوكا عن (ينشو) أخذ لحالة العفو كانوا أكثر عمليين. أخذ معهم سنة حتى سنوا القانون. كل موضوع العفو على الجرائم الكبيرة. عملوا هذه اللجان التي كانت رئيسية للحديث عن حقوق الإنسان. وضعوا قضاة تبحث في المحكمة الدستورية كانت الطلبات تُقدم لطلب العفو. لم تكن بمفردها. يوجد حق للضحية بمطالبة بعدم العفو ضد المجرم، لذا فقد كانت جلسات مفتوحة أمام الناس بالعلن مع تحقيق مع الطرف الثاني.

سؤال: إذا أثبت بالأدلة أن الشخص المحاكم هو مجرم فعلًا؟

الجواب: وقتها لا يُعطى عفو لكن لم يكن هناك حالات من هذا النوع إلا حالتين وهما:

1. محاولة أخذ براءة كان القاضي أبيض والمدعي العام أبيض
2. حوكم وزير وسجن 20 سنة كان مسؤول على فرق الإعدام.

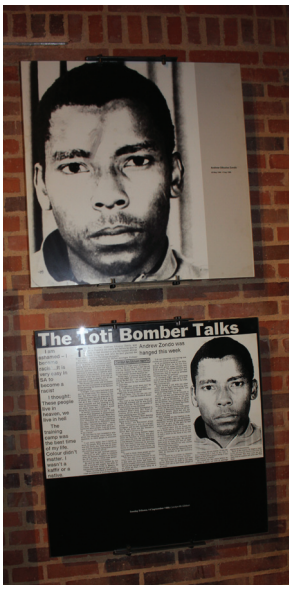

صور من متحف الفصل والتمييز العنصري (الأبارتهايد)

هناك شخص تم تبرئته من كل الجرائم لكنه عوقب على جريمة 20 سنة. بعد التحقيقيات التي أجريت هناك أناس أخذوا عفو من جرائم معينة ومن جرائم أخرى لا. تم تحضير 300 قضية كلجنة حقوق الإنسان وقدموها لمنظمة العفو الدولية (أمنستي). حولوها لوزارة العدل وإلى الآن ما زال الأمر معلق- كانوا يشهدوا. الشرط أن يأتي بشكل طوعي ويشهدوا كذلك.

اعترف البيض بالاختطاف ولم يعترفوا بالاغتصاب والتعذيب لأنها جرائم والفتاة تعذبت بشكل شديد فشهدوا معها. يعني إذا أنت تشهد على ما ارتكبته من جرائم تأخذ العفو ويمنع أن يؤخذ منه تعويض والعكس هو العكس. هذا القانون يناقض العدالة وحقنا في الضغط. هناك أحد الناس انقتلت ابنته وامرأته في انفجار قدم للمحكمة لأخذ حقه. لكن عندما سن قانون العفو خسر كل شيء. وهناك من قدم التماس دستوري ضد القانون بعد سنة. كل القضايا كانت مفتوحة حتى نرى ما سيحدث.

هناك أشخاص جاؤوا وشهدوا من جهتين. من جهة النظام الأبيض ومن مسؤولين آخرين. دي كليرك (فريدريك دي كليرك: أخر رؤساء جنوب إفريقيا البيض) شهد مرتين وتهرب من الأسئلة وقال إن حكومته لم تصدر أوامر بارتكاب جرائم وقال إن القيادة التي تحته ربما فسرت الأشياء بشكل غير مناسب.

قدموا محكمة ضدهم وخطأ كبير أن يعطى دي كليرك جائزة نوبل!! لما جاء دي كليرك إلى المحكمة تحدث عن جزء من الأمور وقال إنه لم يأمر بجرائم حرب. هنا صار صراع بينه وبين الجنرالات لأنهم نفذوا أوامر الحكومة. كان المعني بالعفو جماعة من المؤتمر الوطني الافريقي (ANC) لأن الذي كان في النظام المسلح لأنهم ارتكبوا جرائم ضد شعبهم. البيض كانوا معنيين بعدم المحاكمة وأيضًا السود الذين كانوا جزءًا من النظام لأنهم مشتركين في الجرائم.

زوجة مانديلا كانت رافضة أن تتحدث إلا بالعلن كانت في حرج لأن الرئيس مانديلا زوجها فشهدت أمام جهة المؤتمر الوطني الافريقي (ANC). قتلت دكتور اسمه أبو بكر من إندونيسيا شهدت بالمحكمة وكانوا قد أجروا معها تحقيقًا وتبين أنها لم تذنب بجرائم معينة (زوجة مانديلا). كانت هي نوعا ما وزوجها بالسجن هي القائدة الأولى ولها مكانة، لكن من الجهة الثانية كانت مخترقة من النظام الأبيض وهناك شك أنها استخدمت ضد شعبها. وقد قدمت ضدها قضية. بعد هذه القضية طلقها مانديلا وانفصل عنها لأن يديها متسختان حتى يثبت رئاسته.

الذي قدمته منظمة العفو الدولية (أمنستي) أكثر من 700 طلب لكنهم أعطوا فقط لـ 700 وكل طلب كان مركب ومثل أمام 20 ألف ضحية. استمرار القضية نجاح وفشل.

لم يعطوا قضايا كثيرة من الأراضي 1913 كانت الأراضي للبيض. 1913 كانت في قوانين لسلب أراضي لاحقا اكتشفوا أن في هذه الأراضي مناجم ذهب.

قضية التعلم لم تكن جزءًا مع أن البيض كانوا يستثمرون كل الموارد لأجل التعلم بينما السود لم يكن لهم الحق في التعلم. قسم من السود المتعاونين مع النظام خلقوا طبقة فاسدة. كل شركة من الاقتصاد يجب أن يكون فيها سود لكن من غير أن يكون لديهم دور مقابل تمرير سياسة لصالح البيض. الفساد الذي كان موجود وما زال إلى الآن. رئيس المحكمة الدستورية التحديات التي واجهت اللجنة هي شبيها بالسابق. قدمنا 300 قضية لكن لم يكن متابعة. الحزب الحكام من داخله فساد في السياسة وهناك ما يثبت أنه فاسد ويجب أن يخرج من الحزب لكن لا أحد يبعد واليوم يوجد صراع داخلي على القوة وهذا يضعف من الحكومة ويفشلوا الحكم حتى يرجعوا للحكم الرئيس السابق لجنوب أفريقيا جاكوب زوما. حتى الناس الذين صوتوا للرئيس الحالي عليه تهم فساد وقتل.

علم المؤتمر الوطني الافريقي (ANC) (يمين) الذي اشتق منه علم جنوب افريقيا في اتفاق المصالحة (يسار).

300 قضية التي جاؤوا بها لم تتابع بتاتًا. لأن المدعي العام تلقى أوامر سيادية بترك الموضوع والوقت يمر والناس تموت (الشهود) وعصابات القتل تقول أن عندهم ضعف ذاكرة.

قدموا أن يستعملوا القانون الدولي لتجريم هؤلاء الناس. القانون الدولي حسب اتفاقية روما لا تسير للخلف، إنما فقط للأمام واللجنة الدستورية تقول إنها تتبنى اتفاقية روما.

قانون العرف هو جزء. اليوم يقدموا قضايا ووحدة خاصة لمعالجة كل القضايا.

هناك ثلاثة نقاط قوة

1. قضاء مستقل وقوي

2. مجتمع مدني قوي

3. دستور قوي

نصيحة لمؤسسة ميزان في متابعاتها القضايا في القضاء الإسرائيلي:

1. تقديم الدعاوي للمحكمة (تكون التأمين) يكون موثق بغض النظر عن النتيجة حتى تستعمل لاحقا.

2. هذه القضايا تعطي قوة لأهل الضحايا وتعطي قوة للمجتمع حتى تقديم دعاوي تفيدهم في مطالبة حقوقهم.

منزل نيلسون مانديلا

زيارة منزل نيلسون مانديلا الذي تحول إلى متحف. وبلدة سويتو
هي منطقة سكنية تقع في مدينة جوهانسبرغ

جلسة مع محامين ومختصين بالقانون من جنوب أفريقيا للحديث عن بعض القضايا والمفاهيم القانونية المهمة بالنسبة للمجتمعين الجنوب أفريقي والفلسطيني، وتحدث في الجلسة البروفيسور فيروز كاتشاليا والمحامي زياد باتيل. وقد تحدث فُيروز كاتشاليا، وهو محاضر في جامعة فيتواتيرسراند (Witwatersrand) في مدينة جوهانسبرغ ومختص بالقانون والمرجعية القانونية ولديه تاريخ طويل بالنضال والقانون والسياسة ومعتقل سياسي سابق، إذ اعتقل عندما كان طالبًا في الجامعة عام 1978.

كيف فُزنا بالمعركة الأخلاقية؟

عن النظام القانوني والخاص وعمل مقارنات بين القضاء الإسرائيلي والقضاء في جنوب أفريقيا.

بروفيسور فيروز كاتشاليا

محاضر في جامعة فيتواتيرسراند (Witwatersrand) في جوهانسبرغ ومختص بالقانون والمرجعية القانونية

يوجد أوجه تشابه ومقارنات بين الاستعمار والاضطهاد بين جنوب أفريقيا وفلسطين. في جنوب أفريقيا هناك تطور أكثر والسياسات تم سنّها حتى تخدم الاقتصاد المعتمد على العمال السود الذين كانوا يعانون من منع للحقوق السياسية والاضطهاد.

لاحقًا كان هدف القوانين التي تم سنّها المساهمة بالقوانين التي لها علاقة بالاقتصاد. وترسيخ استقلال العمال الأفارقة لخدمة المجتمع الرأس مالي للاستعمار. في المقابل اعتمدت إسرائيل من أول يوم على إنشائها على طرد الفلسطينيين، ومع ذلك تدّعي أنها ديمقراطية، لكنها ديمقراطية فقط لليهود. فالديمقراطية هنا مبنية على ظروف طرد الفلسطينيين حتى أن الاقتصاد الإسرائيلي غير معتمد على العمال الفلسطينيين، بينما العكس هنا بأفريقيا، وفي آخر 30 سنة تم تطويرها لخدمة المشروع الاقتصادي.

من البداية أؤكد على أن نظام الحكم في جنوب أفريقيا حاول احتواء السكان الأصليين ومن خلال الاستغلال ذلك وليس الطرد كما فعلت إسرائيل. البيض فهموا أن لديهم وضع استراتيجي لصالحهم وكان لديهم وحدة للمظلومين. حتى البيض هم جزء من هذه الأرض (جاؤوا مستعمرين سنة 1650) فلم يحاولوا طردهم إلى خارج البلاد. كلنا واحد /- شروط حقوق الإنسان وحكم القانون وديمقراطية ومساواة بالتصويت لهم صوت متساوي.

مطالبهم وأهدافهم السياسية التي كانوا يستخدمونها صعبت من مهمة الغرب باضطهادهم. واضح جدًا أنها حكومة ظالمة والشعب يطالب بحقوقه وهذا صعب.

مظاهرة في جنازة
مجزرة كوينتاون 1985

في عام 1943 (الحرب العالمية الثانية) كانت أمريكيا تتحدث عن حقوق الإنسان. الأفارقة وضعوا وثيقة المطالب الأفريقية على أساس أنهم مظلومين جاءت من الطرف المظلوم الضعيف.

1955 كتب 163 شخصًا وثيقة الحرية بدايتها جنوب أفريقيا ملك لكل من يعيش فيها واعتمدت إعلان لغة حقوق الإنسان. في الخمسينيات من القرن الماضي لم يكن هناك المجال الكثير للحديث عن حقوق الإنسان وكانت سنوات قاسية من الاضطهاد وحظر واعتقال وملاحقات للقيادات ولم يكن المجال كبير أيضًا للمطالبة بحقوق الإنسان، حتى نيلسون مانديلا كان يظن نفسه أنه ذاهب إلى الإعدام.

النضال من خلال النقابات والعمل الشعبي

في الستينيات من القرن الماضي بسبب الاضطهاد توجه الأفارقة إلى المقاومة المسلحة لكن لا بد من الاعتراف أن المقاومة المسلحة ليست مُجدية لأن عدوها قوي وجيش قوي وصعب هزيمته. بالعموم كانت فترة الستينيات محبطة للنضال في جنوب أفريقيا.

في السبعينيات كان في تغيير كبير، حيث بدأ يعود العمل الشعبي وكان دور كبير للعمل النقابي والذي ساعد ذلك التحديات الاقتصادية. وبالتالي فإن إضرابات عمالية هزت الاقتصاد. وأهل جنوب أفريقيا

كان عندهم قوة تنظيم العمال. وفي عام 1973 تم الاعتراف بحقوق العمال السود ولأن العالم تطور والاقتصاد العالمي تطور فإن اضطهاد العمال واجبارهم على العمل ما كان يفيدهم، لذلك مرروا تحسينات لظروف العمال، والعمال من جهتهم استغلوا ذلك لصالحهم وهذا فتح المجال للناس حتى ينظموا أنفسهم.

في عام 1976 نزل الطلاب إلى الشارع وقتل منهم 169 شخصًا وكانت مظاهرة ضد العنصرية بشكل عام في جنوب أفريقيا. الإصلاحات السياسية التي حاولوا إجراءها في النظام كان هدفها تفريق العمال ولا تكون شاملة للكل- السود لوحدهم- الهنود لوحدهم- استغلوا الإضرابات.

تحويل السياسة من حكم الأغلبية- فالأقلية البيض لم تكن لها القدرة على فرض سياستهم. الاجتماعات العامة كانت ممنوعة لكن لاحقًا صار مسموح واستغلت للمطالبة بحقوقهم. تحريض الناس وتعبئة اجتماعية واستخدام الإصلاحات القانونية.

كان هنا شيء خاص في النظام القضائي- البرلمان السلطة البرلمانية كانت متفردة لأنه لم يكن ما يضبطها أو أي أحد يتحدى القوانين في الثمانينيات ردعوا ورأوا أن الحقوق التي أعطوها حاولوا استرجاعها وعملوا حالات طوارئ مرتين وهذا إبداع في دور المحامين.

الذين كانوا يعتقدون بأنفسهم أنهم يحترمون القانون وإذا كان القضاء البيض يحترمون ما يسمونه برلمان البيض- كانوا يرون أنفسهم لأنهم عندهم استقلالية- هذا النظام بسبب حالة الطوارئ يعطي الرئيس أوامر والرئيس يعطي أمر.

عملها أن تتحدى القانون في المحكمة لا تقدر عندما دخلوا على حالات الطوارئ نقلت الصلاحيات سحبت من السلطة التشريعية. حالة طوارئ خلقت أن هناك قوانين. هذه المساحة سمحت لهم أن يدخلوا. لم يكن نجاح لكن أعطى تعبئة قضائية- حالة الطوارئ أعطت أيضًا فرصة للمحامين أن يكونوا مبدعين. المحكمة الدستورية كان هدفها التحدي.

هذا لا يعني أن الثغرات منعت الجرائم بل زادت في بداية التسعينيات حيث قتلوا أكثر من ما قبل- في سنوات السبعين والثمانين- انتفاضات شعبية جعلت من الصعب من الناحية الاقتصادية على الدولة أن تستمر بهذه الطريقة وليس المقاومة المسلحة. يعلمون أنهم لم يكونوا ليستمروا بهذه الطريقة والمقاومين يعرفون أنهم ليس لديهم قدرة على المواجهة لذلك اضطروا للجلوس معهم.

تلخيص لحركة التحرر- الحزب الحاكم «المؤتمر الوطني الأفريقي» (ANC) استطاع أن يتبنى حقوق الإنسان وهي لغة الغرب التي يتحدث بها. من ناحية أخلاقيات كان صعب أن لا يتماشى مع الثورات لذا فزنا بالمعركة الأخلاقية قبل انهيار نظام الأبرتهايد.

متحف الفصل والتمييز العنصري (الأبارتهايد)

متحف الفصل والتمييز العنصري في جوهانسبرغ والاستماع إلى شروحات من أحد المرشدين في جنوب أفريقيا، هذا المتحف الذي يُجسد نظام الأبرتهايد في تلك الفترة.

المتحف يوضح الفصل العنصري وتاريخ جنوب أفريقيا في القرن العشرين. تم افتتاح المتحف، وهو جزء من مجمع Gold Reef City في جوهانسبرغ، في نوفمبر 2001.

www.apartheidmuseum.org

سويتو

في الأربعينيات من القرن الماضي تم إضفاء الطابع الرسمي على سويتو كمكان للسكان السود، منفصلٍ عن المجتمعات الأخرى، وكانت مسرحاً للمظاهرات والاحتجاجات ضد سياسات الفصل العنصري. رغم إلغاء هذه السياسات في التسعينيات فإن تأثيراتها لا تزال ملموسة حتى اليوم.

يعود أصل سويتو إلى الإسكان غير الرسمي والبنية التحتية التي بناها العمال السود خلال عقود العشرينيات والثلاثينيات. وفي ذلك الوقت فُرضت سيطرة حكومية أكبر على المنطقة، وحافظت على فصل الأعراق، ما أسهم في تشكيلها كمركز للمقاومة.

تُجسد منطقة سويتو قصة المقاومة والتحديات التي واجهها السكان خلال فترة حكم الفصل العنصري، وتظل حاضرةً في ذاكرة جنوب أفريقيا كرمز للتغيير والتحرر.

بعثة «ميزان» الدراسية الى جنوب أفريقيا

أهم الدروس المُستفادة

تمهيد

ساهر غزاوي

كاتب وباحث في القضايا السياسية

مُشارك في بعثة «ميزان» الدراسية الى جنوب أفريقيا

جُملة (ليس الخبر كالمعاينة/ كالعيان) تُعد قاعدة لوصف الأحداث ودراستها وفهم طبيعتها وتحليلها على أرض الواقع، فالفرق واضح جدًا بين من يُعاين الحدث مكانًا وزمانًا من أجل معرفة التفاصيل عن الشيء المبحوث عنه وجلب المعلومات من مصادرها مباشرة، وبين من يتلقى المعلومات والتفاصيل كخبر دون معاينة. فمن خلال رحلتنا الدراسية إلى جنوب أفريقيا التي نظَّمتها مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة) بالتعاون مع مؤسسة مانديلا الجنوب أفريقية على مدار تسعة أيام التي تقسمت بين مدينتي جوهانسبرغ وكيب تاون (وهما مدينتان تبعدان عن بعضهما مسافة تقدر بـ 1272 كم) استطعنا أن نتعرف على نظام الأبارتهايد (الفصل العنصري) معاينة من مكان الحدث.

بَيْدَ أنه بالرغم أن «الأبارتهايد» مرّ على إلغائه أكثر من 30 عامًا، إلا أنه قُدّر لنا، بمشيئة الله تعالى، أن نلتقي مع الكثير ممن عايشوا تلك الفترة وكانوا شهود عيان عليها، وبذلك استطعنا الجمع بين المعاينة المكانية والزمانية قدر الإمكان، وفي السياق، لا يفتوني الإشارة إلى أن مرشدنا في متحف «هيكتور بيترسون» في منطقة سويتو في جوهانسبرغ- وهو في الأربعينيات من العمر ومن آخر جيل عايش نظام الأبارتهايد- كان شديد التأثر والحزن ودموعه محبوسة في عينيه وهو يروي لنا مشاهد من الجرائم التي ارتكبها نظام الأبارتهايد بحق أبناء شعبه، لا سيّما وأنه كان ضحية للقمع والاضطهاد والتمييز العنصري في طفولته، الأمر الذي تسبب له بحالة نفسية صعبة إلى جانب أن آثار الضرب وتهشيم وجهه وتكسير أسنانه لا تزال بارزة على وجهه وجسمه إلى اليوم.

الى اعلى: سجن جزيرة روبن

هناك الكثير من التشابه بين الاستعمار في فلسطين الممثل بالاحتلال الإسرائيلي، والاستعمار الغربي «الرجل الأبيض» الذي انتهج سياسة الأبارتهايد (الفصل العنصري) في جنوب إفريقيا ضد السكان السود الأصليين، مع التأكيد هنا أن جوهر الصراع في فلسطين هو على الاستعمار نفسه وليس على الممارسات والأساليب (الفصل العنصري) وإن كانت مقاومتها- كمقاومة الاستعمار نفسه- مشروعة تكفلها قوانين السماء والأرض، والمطلوب هو التحرر الكلي من الاستعمار- أي أن الصراع لا ينتهي إلا بانتهاء الاستعمار وليس متعلقًا فقط بمقاومة ورفض الأساليب والممارسات الإسرائيلية في فلسطين أو متعلقة بتحسين الظروف المعيشية للمجموعة المُسْتَعْمَرَة والمطالبة بالمساواة وتقبل الآخر.... الخ، وهذا من أحد أوجه الاختلاف بين الحالتين سأتحدَّث عنه لاحقًا.

إن التجربة الجنوب أفريقية تُعد صورة مُلهمة للتقريب والتشبيه والوصف والمقارنة والمقاربة بين الاستعمار الغربي في جنوب أفريقيا، والاستعمار الغربي الممثل بالاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، ففي كلتا الحالتين، خلق الاستعمار الغربي الظروف الملائمة لممارسة التمييز والتفرقة العنصرية بحق الشعوب والسكان الأصليين. والتمييز العنصري، والعدوان، واستعباد الشعوب، هو القاسم المشترك بين حالتي الاستعمار، وفي كلتا الحالتين أيضًا، رأى كل من نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا والحركة الصهيونية نفسيهما على أنهم «صفوة شعوب الأرض» أو «شعب الله المختار»، إلى جانب توظيف المفاهيم الإنجيلية والتوراتية لخدمة أطماعهم في الأرض بحيث آمنوا بأن الأرض كانت لهم وأنها الآن «أرض بلا شعب لشعبٍ بلا أرض».

صورة من اقتلاع الافارقة من سكناهم الاصلي الى مناطق تركيز خاصة بهم.

غير أن ما أريد التأكيد عليه في هذا السياق، أن استحضار تجربة الجنوب أفريقية، بالرغم من أنها تُعد صورة مُلهمة للتقريب والتشبيه والوصف والمقارنة والمقاربة للحالة الفلسطينية، إلا أنها ليست للمطابقة الحرفية ولا لنسخها ولصقها ونقل تفاصيلها كما هي لإسقاطها على الحالة الفلسطينية ولو عنوة، فللتجارب التاريخية لها خصوصيتها، هذا عدا أن الذين يتشبثون دائمًا بمقولة «التاريخ يعيد نفسه» كثيرًا ما يقعون في فخ المقارنة السطحية بين التجارب التاريخية وبين الواقع، لذا فإن الاستحضار هنا للمزيد من التنوير والتثقيف والاطلاع والتعلم والاستفادة من حركة النضال في جنوب أفريقيا التي بذلت تضحيات هائلة لمحو مئات السنين من الاستعمار الهولندي والبريطاني والفصل العنصري، وأيضًا لتجنب الأخطاء التي وقعت فيها.

حقيقة إن هذه الجولة الدراسية في جنوب أفريقيا، نُظمت لتعود علينا كأفراد ومجموعة ومجتمع بالفائدة الكبيرة على المستوى العلمي والثقافي والحقوقي الإنساني، لا سيّما وأن «ميزان» مؤسسة تعنى بحقوق الإنسان ولها باع طويل في هذا المجال، وأيضًا على مستوى بناء وتعزيز وتقوية المجتمع المدني في الداخل الفلسطيني (48)، وأتى ذلك من خلال المعاينة والوقوف على الحدث في مكانه والاستماع مباشرة إلى من كانوا ضحايا لهذا النظام البائد والجلوس مع محامين وحقوقيين وهيئات ومؤسسات والاستماع إلى تجاربهم وخبراتهم في متابعاتهم وتناولهم لقضايا ضحايا الأبارتهايد.

لذا، سيكون لنا وقفات عدة مع أهم الدروس المستفادة من زيارة جنوب أفريقيا (بنظر الكاتب)، نتحدث فيها عن الاستعمار الغربي

بعثة ميزان الدراسية في متحف التمييز والفصل العنصري الابارتهايد في جوهانسبوغ.

لجنوب أفريقيا وإسقاطه على الحالة الفلسطينية مع تبيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وتسليط الضوء على جوانب هامة ممكن أن تكون لنا كفلسطينيين مصدر إلهام لما فيها من الدروس والتجارب التي ممكن أن نستفيد ونتعلم منها في حالتنا الفلسطينية، كما سيكون لنا وقفة مع جانب مهم جدًا وهو (المجتمع المدني) لما له من دور كبير في تنظيم المجتمع أولًا، وثانيًا لدوره البارز في مناهضة نظام الأبارتهايد والعمل على انهائه.

لكن، قبل الحديث عن ذلك كله، لا بدّ من الإشارة إلى أن هذه الرحلة الدراسية إلى جنوب أفريقيا قد كُتب لها النجاح والتوفيق بفضل الله تعالى، فللنجاح أسبابه وعوامله وأهمها، بنظري، أن المجموعة المشاركة في الدورة الدراسية المكثفة التي ضمَّت محامين وحقوقيين وأكاديميين من الداخل الفلسطيني، كانت مجموعة متناسقة، متفاهمة، متعاونة، متآخية، متحابة، والعامل الذي لا يقل أهمية عمَّا ذُكر، أنها كانت مجموعة جدّية، ولم تكن مجموعة تبحث عن جوانب الترف والترفيه والتنزه، بل كانت هذه الجوانب هامشية أمام جدّية المجموعة وتعطشها للتعلم وحرصها الشديد على الاستفادة ودراسة التجربة الجنوب أفريقية في مقاومة ومناهضة نظام الأبارتهايد الاستعماري والتحرر منه.

كانت هذه السطور بمثابة تمهيد للدخول في صلب الموضوع والحديث عن الدروس المستفادة من جولتنا الدراسية في جنوب أفريقيا التي نظمتها مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة (مشكورة)، على أمل أن تكون هذه بداية لمأسسة برامج أخرى مشابهة تصب في خدمة وتنظيم المجتمع المدني حتى يستطيع مجتمعنا أن يصل لمرحلة يكون فيها قادرًا على الوقوف في وجه التحديات التي تهدد حاضره ومستقبله.

أولاً: الاستعمار هو الاستعمار

إن أول الدروس الأول المستفادة من الدورة الدراسية في جنوب أفريقيا، هو أن «الاستعمار هو الاستعمار»، لذا فمن الضرورة بمكان الحديث عن حالتي الاستعمار في جنوب أفريقيا وفي فلسطين لما لهما من أوجه تشابه وتقارب كثيرة، هذا عدا أن الاستعمار يبقى استعمارًا على الرغم من اختلاف ظروف المكان والزمان.

الاستعمار هو ظاهرة تهدف إلى سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة وبسط نفوذها من أجل استغلال خيراتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي بالتالي نهب وسلب لمعظم ثروات البلاد المستعمرة، فضلًا عن تحطيم كرامة شعوب تلك البلاد وتدمير تراثها الحضاري والثقافي، وفرض ثقافة الاستعمار على أنها الثقافة الوحيدة القادرة على نقل البلاد المستعمرة إلى مرحلة الحضارة، لا سيّما وأنه في كلتا الحالتين، رأى كل من نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا والحركة الصهيونية نفسيهما على أنهم «صفوة شعوب الأرض» أو «شعب الله المختار»، إلى جانب توظيف المفاهيم الإنجيلية والتوراتية لخدمة أطماعهم في الأرض بحيث آمنوا بأن الأرض كانت لهم وأنها الآن «أرض بلا شعب لشعبٍ بلا أرض»، وهذا أيضًا يتوافق تمامًا مع مقولة أن «ظهور الاستعمار البريطاني لأفريقيا تزامن مع عصر العنصرية العلمية، واعتقد البريطانيون أنه بسبب امتلاكهم لأسلحة متفوقة ومن ثم كانوا أكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية من الأفارقة، فإن لديهم الحق في استعمار واستغلال موارد الأفارقة باسم الترويج للحضارة».

بدأ الاستعمار الأوروبي الغربي لجنوب أفريقيا في العام 1652، عندما قررت شركة الهند الشرقية، إقامة أول مستوطنة لها في رأس الرجاء الصالح، وسرعان ما أخذ المستعمرون البيض الأوائل الذين أتوا في المرحلة الأولى من هولندا وألمانيا بالتوسع نحو الشمال، حيث بدأوا باستغلال الأفارقة ذوي البشرة السوداء (السكان الأصليين) في مزارعهم ولاحقًا عملوا على طردهم من أراضيهم والاستيلاء على مزارعهم، وفي القرن الثامن عشر تغير ميزان القوى لصالح بريطانيا وفرنسا، واضطرت هولندا للتخلي عن مستعمراتها في القارة الإفريقية لهما. وفي أواخر القرن التاسع عشر، تم اكتشاف الماس والذهب في جنوب أفريقيا، ما أدى إلى زيادة المهاجرين الأوروبيين نحو المنطقة، لكن سرعان ما بدأت الحروب التي انتصر فيها البريطانيون، وهو ما جعل جميع الجمهوريات جزءًا من الإمبراطورية البريطانية، وأسس البريطانيون حكومة للتغلب على مشكلات الحدود، حيث عقدت اتفاقيات مع المناطق المجاورة.

في الإطار التاريخي، يطول الحديث والمجال لا يتسع، لكن لا بد من الإشارة إلى أنه في بدايات القرن العشرين، بسط الاستعمار البريطاني في جنوب أفريقيا نفوذه من أجل استغلال خيرات البلاد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنشأ ما أسماه في عام 1910 «اتحاد جنوب أفريقيا» تحت السيادة البريطانية، وهو تلاعب بريطاني سياسي في ظاهره «استقلال» وفي باطنه وضع أسس للفصل العنصري (الأبارتهايد) الذي بزغ كنظام في العام 1948 (وهو نفس عام نكبة الشعب الفلسطيني، وهو من الأمور التي تسترعي الانتباه وهذا ما سنتحدث عنه لاحقًا)، وأصبحت المستعمرات محافظات أو مقاطعات في الاتحاد الجديد، وقد حُرم الأفارقة ذوي البشرة السوداء من حقوقهم المشروعة في كل المقاطعات، عدا مقاطعة الكاب.

عمليًا، فإن الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، تعود جذور فكرته لعام 1913- أي بعد «استقلال» جنوب أفريقيا بثلاث سنوات (التلاعب السياسي)-، حيث أقرّ في تلك الفترة ما يعرف بقانون الأراضي «قانون أراضي السكان الأصليين» الذي يعتبر أول قوانين التمييز العنصري، فقد نصّ القانون على إجبار الأفارقة ذوي البشرة السوداء على العيش في محميات منفصلة عن البيض وحرمهم من بعض حقوق العمل.

هذه المحميات لم تشكل سوى 7 بالمئة من أراضي البلاد الزراعية، ومنع القانون الجديد الأفارقة ذوي البشرة السوداء من امتلاك أراضٍ في مناطق البيض- كما أسلفنا- أو السكن في هذه المناطق دون إثبات

توظيف لدى شخص أبيض، على الرغم من أن الأفارقة ذوي البشرة السوداء شكلوا حوالي ثلثي السكان.. أليس هذا مشابهًا إلى حد كبير (إن لم يكن نسخة طبق الأصل) عن ما فعله الاستعمار البريطاني في فلسطين قبل نكبة عام 1948 بمساعدتهم لليهود بشراء الأراضي في فلسطين وبناء مستعمرات يهودية عليها، من أجل قطع خط التواصل بين آسيا وأفريقيا ومنع أي تحركات عسكرية مستقبلًا، ولضمان سير المصالح البريطانية الاقتصادية على حساب الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين!!

ثانيا: «الأبارتهايد» كمفهوم في الحالة الفلسطينية والجنوب أفريقية

في سياق الحديث عن الأبارتهايد (الفصل العنصري) في جنوب أفريقيا الذي تعود فكرته لعام 1913، كما بيّنا سابقًا، من المهم التوقف هنا عند هذا المفهوم لما له من إسقاطات على الحالة الفلسطينية. فقد ساد مفهوم الأبارتهايد أدبيات الحياة السياسية في جنوب أفريقيا بين 1948 و1991، وحكمت من خلاله الأقلية البيضاء -المنحدرة من أصول أوروبية والتي تمثل ما بين 15 و20% فقط من السكان- الأغلبية السوداء ذات الأصول الأفريقية والهندية وفق منهج إقصائي يُحافظ على المصالح والبنيات التجارية والاقتصادية التي أقامها البيض في ثلاثة قرون من الاستعمار.

ادوات العزل والفصل العنصري في جنوب افريقيا (يسار) وفلسطين (يمين).

الأبارتهايد (Apartheid) كلمة مأخوذة من لغة "الأفريكانز"- لغة المستعمرين البيض الذين استوطنوا جنوب أفريقيا- وتعني (وضعه جانبا، أو نبذه) مع ما يحمله ذلك من معاني النبذ والتهميش والإلغاء وحتى الاحتقار، أما هذا المفهوم كتجربة في السياق التاريخي، فإنه يُبين الخلفية الأيدلوجية للعنصرية الغربية الأوربية والأمريكية في علاقتهما الاستعمارية مع البلدان المُسْتَعْمَرة، حيث أصبح الأبارتهايد أداة سياسية لإدارة المستعمرات بصورة صارخة، خاصّة في جنوب أفريقيا وفي المنطقة العربية الإسلامية عبر الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

في حال ألقينا نظرة سريعة على مفهوم الأبارتهايد عند فلاسفة الحداثة الأوروبيين، سنجد على سبيل المثال لا الحصر، أن الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط لم يبخل بنظرياته السياسية الفلسفية على الثقافة العنصرية الغربية بشيء، بل هو واحد من بين آخرين دعوا إلى تصنيف البشر طبقًا لمعايير عرقية- أي تصور هرمي للإنسان- حيث اعتبر البيض الأوربيين أكثر ذكاءً وقدرة على بناء الحضارات ويقول: "الإنسانية في كمالها الأكبر هي الجنس الأبيض، والسود أقل درجة"، أما الفيلسوف الألماني جورج هيجل فيزعم بحسب نظريته الفلسفية أن "العبودية هي خاصيّة أفريقية"!! وهنا يستحضرني موقف الإسلام الداعي إلى نبذ كافة المظاهر المؤدية للتمييز العنصري بين البشر والتعامل معهم نسبة لأصلهم أو عنصرهم أو لونهم، أو جهتهم.. فقد قال تعالى في سورة الحجرات: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ

أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ). ومما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: (يا أيها الناس إن ربكم واحد، لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى، الناس من آدم، وآدم من تراب). فشتان بين هذا الموقف وبين نظريات وممارسات العقل العنصري.

في العودة إلى الحالة الفلسطينية، فإن الأبارتهايد الإسرائيلي، يُعدُّ الركن الأساسي النظري في الجانب الأيديولوجي/الفكري للحركة الصهيونية، والذي يرتكز على مقولة إنَّ اليهود هم قوم مميزون «شعب الله المختار»، كذلك فإن الأبارتهايد من الناحية العملية والنظرية يُشكل الطابع اليهودي لهذه الدولة التي ينبغي على السكان اليهود فيها أن يكونوا وأن يشكلوا أغلبية سكانية، لها السيطرة السياسية والجغرافية والعسكرية المطلقة في بقعة الأرض التي اختارها الله لهم موقعًا لدولتهم اليهودية.

لذا، فإن النظرة الصهيونية تجاه فلسطين لا تعترف بوجود الشعب الفلسطيني ولا تراهم حتى، إنما يظهر عمق عنصرية وعدوانية الحركة الصهيونية، وسعيها إلى الاستيلاء على كامل أرض فلسطين، وإجلاء الشعب الفلسطيني عنها لتحل محله جماعات مستوطنيها. وبناء على هذه العقيدة الاستعلائية، بنى المشروع الصهيوني وما زال يبني سياساته تجاه الشعب الفلسطيني، حتى لو تطلب ذلك اقتراف مذابح جماعية وعمليات تهجير، كما حصل إبان نكبة عام 1948 وما بعدها، وعمليات إبعاد وهدم بيوت، ومصادرة أراض واستيطان، وغيرها من الممارسات الاحتلالية التي لم تنتهِ ولن تنهي إلا بانتهاء الاحتلال وأدواته الاستعمارية.

أمَّا الأبارتهايد في الجانب القانون الدولي، فإن المجتمع الدولي يعتبر الأبارتهايد جريمة يمكن أن ترتكبها أي دولة وغير مقتصرة على جنوب أفريقيا، وبالتالي فإن دور المجتمع الدولي في حال وجدت دولة ترتكب هذه الجريمة أن يتخذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية والاقتصادية مثل فرض العقوبات والمقاطعة الشاملة ومحاكمة الجناة، حتى ينتهي ارتكاب الجريمة. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، صدرت عدة مواثيق دولية هامة (مثل ميثاق روما، والميثاق الدولي لإزالة جميع أنواع التميز العنصري، وثيقة ديربان...) وهذه المواثيق تعتبر الأبارتهايد جريمة مثل الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والعبودية... الخ، وهي جرائم محظورة دوليًا، ومن المفترض أن هذه الاتفاقيات تجرّم المنظمات

والمؤسسات والأشخاص الذين يرتكبون جريمة الفصل العنصري.

ففي العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1963 اعتمدت الأمم المتحدة الإعلان العالمي للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (ميثاق الأبارتهايد). وفي العام 1966 أعلنت الجمعية العامة عن يوم 21 آذار/ مارس اليوم العالمي لمكافحة العنصرية، وهو اليوم الذي يصادف ذكرى مذبحة "شاربفيل"، التي ذهب ضحيتها 69 شخصًا كانوا خارجين في مظاهرة سلمية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

أمَّا في الحالة الفلسطينية، فإن العديد من أشكال وعناصر الأبارتهايد في سياسات والممارسات الإسرائيلية، ليس على مستوى الشارع وممارسات الجيش وحسب، بل وفي القوانين والسياسات الرسمية. وعلى مدى عقود طويلة تُوَجَه انتقادات للمجتمع الدولي الذي يسمح لإسرائيل بإرساء نظام سياسي وصفه بأنه "فصل عنصري في فلسطين"، هذا التوجه الذي قوبل بتحد إسرائيلي لكافة القرارات التي تدين إسرائيل باستخدامها أداة الأبارتهايد كسياسية لإدارة المستعمرة (فلسطين) التي تديرها بدعم كامل من الأيدلوجية العنصرية الغربية الأوربية والأمريكية، مع أهمية الإشارة هنا إلى تقرير منظمة العفو الدولية (أمنستي) الذي وصف إسرائيل بدولة أبارتهايد ونظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية والذي يدعو لمساءلة إسرائيل على ارتكاب جريمة الأبارتهايد (الفصل العنصري) ضد الفلسطينيين.

سجن التلة الدستورية

في جوهانسبرغ- وهي أكبر مدن جنوب أفريقيا- نظمت مؤسسة ميزان جولة في «التلة الدستورية» حيث جرى التعرف على مرافق السجن السابق، وبدأت الجولة بمشاهدة فلم قصير عن تاريخ السجن والاستماع لروايات بعض الأسرى السابقين، كما وجرى التعرف على أقسام مخصصة تشرح عن فترة اعتقال كل من المناضل الهندي المهاتما غاندي والمناضل نيلسون مانديلا اللذان سُجنا في ذات السجن، في أوقات متفرقة، كذلك شملت الجولة التعرف على أحوال الأسرى وأوضاع العزل الانفرادي، والتعرف أيضًا على القسم النسائي حيث يرى الزائر الفروقات الكبيرة بين سن النساء المناضلات من أصول أفريقي، بينما كانت معاملة المناضلات البيض بطريقة مختلفة تمامًا.

الى أعلى: مرافق السجن السابق في "التلة الدستورية في جوهانسبرغ

الى أسفل: مبنى السجن السابق في "التلة الدستورية" الذي تحول الى المحكمة الدستورية في جوهانسبرغ

الى أعلى: قاعة المحكمة الدستورية في جوهانسبرغ

المحكمة الدستورية

للتعرف على رحلة الديمقراطية، تم في نهاية الجولة في «التلة الدستورية»، الدخول إلى قاعة المحكمة الدستورية التي بُنيت على أنقاض أحد أكثر السجون شهرة في جوهانسبرغ جنوب أفريقيا، حيث استخدمت ذات حجارة السجن لبناء هذا الصرح الدستوري وتحويله إلى أكثر الصروح القانونية المهمة في الدولة.

ثالثًا: القوانين العنصرية كأداة واستراتيجية استعمارية

لا شك أن المُهتم والدارس والمُعايش للحالة الاستعمارية في فلسطين عندما ينظر إلى الأدوات والاستراتيجيات الاستعمارية التي استخدمت وطبقت في جنوب أفريقيا- في ظل حالة الأبارتهايد التي بزغت كنظام في عام 1948 بفوز الحزب الوطني، وهو حزب يميني متطرف-، على الشعب المُستَعْمَر للسيطرة عليه واستغلال خيراته في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب تحطيم كرامته وتدمير تراثه الحضاري والثقافي، فإنه دون أدنى شك سيستحضر الأدوات والاستراتيجيات الاستعمارية التي تستخدم وتطبق في فلسطين.

إنّ نظام الأبارتهايد جنوب الأفريقي الذي تأسس عام 1948 بعد الاستقلال عن بريطانيا، حصر مفهوم الاستقلال بالحرية والانعتاق للبيض فقط عن بريطانيا، مع أهمية الإشارة بمكان إلى أن عام 1948 هو العام الذي أنشأت فيه إسرائيل كيانها على أرض فلسطين مستخدمة «الأبارتهايد» كأداة واستراتيجية لتعميق استعمارها الإحلالي، ولا شك أن سياقات أوجه التشابه الاستعماري وأدواته بين الحالتين كثيرة، لكن سنتوقف في هذه المقالة عند بعض القوانين العنصرية، وفي سياق هذا الحديث، التقينا في خلال جولتنا الدراسية مع مختصين بالقانون منهم السيد **فُيروز كتشاليه** وهو مُحاضر في جامعة «فيتواتيرسراند» (Witwatersrand) في مدينة جوهانسبرغ ومختص بالقانون والمرجعية القانونية ولديه تاريخ طويل بالنضال والقانون والسياسة، وقد حدثنا عن النظام القانوني والخاص في جنوب أفريقيا وأجرى مقارنات عدة مع القضاء الإسرائيلي.

1. قوانين سلب الأراضي: حقق نظام الأبارتهايد أطماعه في الاستحواذ على الأراضي من خلال تشريعه لسلسلة من القوانين التي سهلت مهمته في السيطرة على الجنوب أفريقيين وتفريقهم في «كانتونات» جغرافية عنصرية بحسب عروقهم وقبائلهم، ولعزلهم في أماكن مخصصة لحصر نموهم الجغرافي. لذا يمكننا القول، إنّ الفلسطينيين منذ عام 1948 وإلى يومنا هذا شُرّعت ضدهم الكثير من القوانين العنصرية والديكتاتورية العسكرية القمعية المشابهة لما ذكر أعلاه، للسيطرة على أراضيهم ونهبها والتضييق عليهم وحصرهم في أماكن محدودة لمنع توسعهم العمراني، وذلك كله إلى جانب سياسات هدم البيوت وترك أوضاع القرى والمدن العربية مزرية ناقصة الخدمات والموارد.

2. قانون «سجل السكان»: من تشريعات التي سنّها نظام الأبارتهايد لتنفيذ مشروعه السياسي، قانون سُمي «سجل السكان» أُقرّ في 1950، وقسّم سكان البلاد رسميًا إلى مجموعات عرقية حدد أماكن وجودها في أماكن معينة من البلاد. ومهد هذا القانون لتفرقة شاملة أنتجت مجتمعين يتباينان في كل شيء ويسلكان مساريْ تنمية مختلفين تمامًا. فالقانون قسَّم سكان البلاد إلى أربع مجموعات عرقية هي: الأفريكانو (البيض)، والبانتو (السود)، والخلساء، والآسيويون، ونص على أن يُثبت انتماء المواطنين في هوياتهم، كما حدد القانون مناطق حضرية محددة لكل مجموعة لكن بنسب غير متساوية ولا منصفة. ولعل هذه صورة قريبة لسياسة (فصل المستعمَر) التي انتهجتها إسرائيل والتي تعتمد على العزل من خلال التفرقة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي مناطق الـ 48 والقدس، وتفريقهم في «كانتونات» جغرافية عنصرية.

3. قانون «حظر الزواج المختلط»: كان هذا القانون من أوائل التشريعات التي تم سنّها بعد وصول الحزب الوطني إلى السلطة في جنوب أفريقيا والصادر عام 1949 وبموجب قانون الفصل العنصري هذا فإنه يحظر الزواج بين البيض وأي شخص يُعتبر غير أبيض بين «الأوروبيين وغير الأوروبيين». في الحالة الفلسطينية، وإن لم تكن الصورة مطابقة تمامًا، إلا أن القوانين العنصري الإسرائيلية وأبرزها (قانون منع لم الشمل العنصري) الذي يمنع فعليا «الزواج المختلط» الذي يجري بشكل طبيعي بين أبناء وبنات الشعب الواحد بتجمعاته المختلفة، وهناك عشرات آلاف النساء الفلسطينيات ضحايا لهذا القانون العنصري.

4. قوانين الحظر والملاحقات السياسية: في 1960 حظر نظام الأبارتهايد حزب المؤتمر الوطني (أغلبية أعضائه من السود، ولكن توجد مجموعات عرقية أخرى) والتشكيلات السياسية الحليفة له بعد أحداث العنف التي حدثت جرت في تلك الفترة، على اعتبار أن حزب المؤتمر المحظور «يمس ويهدد أمن ونظام الأبارتهايد»، وقد أتبع ذلك بحملة اعتقالات واسعة طالت بعض قيادات المؤتمر وعلى رأسهم نيلسون مانديلا. فمن نفس هذا المنطلق، حظرت إسرائيل «حركة الأرض» في 1964/11/17 في ظل الحكم العسكري، وحظرت الحركة الإسلامية في 2015/11/17 ولاحقت واعتقلت عددًا من قياداتها ونشطائها مستخدمة ذات الأدوات والاستراتيجيات الاستعمارية التي طبقت في جنوب أفريقيا بادّعاءات تتلخص بأن نشاط الحركتين «يمس ويهدد دولة إسرائيل».

رابعا: دور المجتمع المدني في مقاومة الأبرتهايد

من المهم جدًا لفت الأنظار ولو قليلًا إلى دور العمل الأهلي المدني الكبير في تنظيم المجتمع وإلى دوره الحيوي والبارز في تنشيط الحراكات وطبيعة فاعليته في مسار مقاومة نظام الأبارتهايد والعمل على إنهائه في جنوب أفريقيا، وخاصة وأن هذا الموضوع من أهم الدروس المستفادة من زيارة جنوب أفريقيا، ومن أهم ما سمعناه خلال اللقاء بمجموعة من النشطاء في مناصرة القضية الفلسطينية ومنهم مدير مدرسة لانيزيا في جوهانسبرغ، الأستاذ ناظم آدم، وعضو البرلمان السابق الشيخ إسماعيل فادي، والناشط رشيد سيدات، بالإضافة إلى نشطاء آخرين ناضلوا في صفوف أحزاب وحركات ونقابات عمالية مختلفة أثناء حكم الأبارتهايد، وكذلك تحدث عن هذا الموضوع المهم جدًا مختصان بالقانون ولهم النشاط البارز في مناهضة نظام الأبارتهايد، وهما البروفيسور فيروز كاتشاليا والمحامي زياد باتيل.

بداية، فإنه منذ السنوات الأولى من القرن العشرين تشكلت منظمات وطنية وأحزاب سياسية مثلت المحور الأساسي للحركة الوطنية في البلاد. وكان في طليعة تلك الأحزاب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) الذي قاد نضال الأفارقة ضد التمييز والفصل العنصري منذ تأسيسه عام 1912. شنّ الحزب الكثير من المعارك السياسية وقاد التنظيمات الاجتماعية ضد نظام الفصل العنصري، واستطاع الحزب بالتحالف مع قوى أخرى أن يعقد مؤتمر الشعب عام 1955،

سجن جزيرة روبن

سجن جزيرة «روبن»

في مدينة كيب تاون- وهي تبعد عن مدينة جوهانسبرغ مسافة تقدر بـ 1272كم- تم زيارة السجن المبني على جزيرة «روبن» في المحيط الأطلسي التي تبعد سبعة كيلومترات عن سواحل كيب تاون، وتشتهر الجزيرة بأنها كانت مكان احتجاز الشخصيات السياسية الشهيرة في تاريخ جنوب أفريقيا، وهي الجزيرة التي تم نفي إليها نيلسون مانديلا وأحمد كاثرادا ووالتر سيسولو وباقي قيادات الحراك الوطني. وقام أحد النزلاء السابقين في السجن والذي أمضى 7 سنوات فيه، بمشاركة تجربته واصطحابه للمجوعة المشاركة في جولة تفقدية للسجن بكامل أقسامه بالإضافة الى منطقة الأشغال الشاقة على الجزيرة.

زيارة للسجن المبني على جزيرة "روبن" (كيب تاون)

الذي صدر فيه (ميثاق الحرية) مؤكدًا على أن جنوب إفريقيا هي ملك لكل من يعيش فيها من سود وبيض وأن الشعب هو الذي سيحكم على أسس العدل والمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص. في المقابل، لم يتوقف نظام الأبارتهايد عن قمعه لهذه الحراكات والتنظيمات الاجتماعية المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية، وشدد قبضته الأمنية وتصدى لكل الحركات الاحتجاجية بالقمع والقتل، فكانت المجازر والانتهاكات التي هزّت الضمير الإنساني الحر والرأي العام العالمي.

وجب التنويه إلى أنه بالرغم من حظر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) منذ عام 1960 من قِبل نظام الأبارتهايد إلا أن قياداته بزعامة مانديلا استمروا في نضالهم ضد العنصرية من خلال المؤتمرات والندوات ودعوات العصيان المدني. وقد شكلت نضالات الكفاح الوطني للسود ضغوطًا كبيرة على حكم الأقلية البيضاء وأضرت بمصالح البيض وازداد التوجه نحو ضرورة إجراء إصلاحات سياسية وإنهاء سياسة الفصل العنصري والتمهيد لتحقيق المشاركة السياسية الديمقراطية لعموم المجتمع وبكافة أجناسه ليس فقط نتيجة لنضال الشعب الإفريقي، وإنما لازدياد الضغوط الخارجية خاصة، والتي بدأت فاعلية تأثيرها بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور مفردات جديدة مرتبطة بالاتجاه الليبرالي الرأسمالي كالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية الحزبية.

في الواقع، فقد أدّت حراكات النقابات والعمل الشعبي وتنظيمات المجتمع المدني الدور الكبير في مقاومة ومناهضة نظام الأبارتهايد، ففترة الستينيات تُعد مُحبطة للنضال في جنوب أفريقيا، بحسب البروفيسور فيروز كاتشاليا، لأن توجه الأفارقة إلى المقاومة المسلحة لم يكن مجديًا لأن موازين القوى والدعم الخارجي كله يصب في صالح جيش نظام الأبارتهايد الذي يملك أقوى الأسلحة، غير أنه في فترة السبعينيات حصل تغيير كبير أثناء عودة العمل الشعبي والعمل النقابي في مجابهة التحديات الاقتصادية، والذي ساعد ذلك أكثر، أن الأفارقة يملكون قوة في تنظيم العمال، حيث نُظمت إضرابات عُمالية هزت اقتصاد نظام الأبارتهايد، وفي عام 1973 اعترف نظام الأبارتهايد بحقوق العمال السود نتيجة للحراكات الشعبية والنقابية وأيضًا لأن الاقتصاد العالمي تطور فإن اضطهاد العمال واجبارهم على العمل ما كان يفيدهم، لذلك مرروا تحسينات لظروف العمال، والعمال استغلوا ذلك لصالحهم وهذا فتح المجال للناس حتى ينظموا أنفسهم.

الحراكات الطلابية أيضًا لم تكن معزولة عن العمل الشعبي والمدني، بل كانت جزءًا مهمًا من منظمات المجتمع المدني، وكان لها الدور الكبير في إحداث نقطة تحول بكل مسارات النضال ومقاومة نظام الأبارتهايد، ففي عام 1976 قاد الطلاب تظاهرات احتجاجية في مدينة سويتو القريبة من جوهانسبرغ، وعلى أثرها ارتكبت مذبحة (مذبحة سويتو) والتي راح ضحيتها 700 من طلبة مدارس السود. وامتدت شرارة هذه الانتفاضة الطلابية إلى كافة أنحاء جنوب أفريقيا ولم تتوقف حتى نهاية الأبارتهايد. وبالمناسبة، فإن عام 1976 في حالتنا الفلسطينية له مكانة مهمة جدًا في مسيرة شعبنا الفلسطيني، وهو حدث (يوم الأرض)، الذي غدا ذكرى سنوية يحيها الشعب الفلسطيني في 30 آذار من كل عام، هذه الذكرى التي شارك اتحاد الطلاب العرب في صنع أحداثها بشكل كبير.

خلاصة الأمر، إن أعمدة النضال ضد نظام الأبارتهايد كثيرة، وأهمها العمل الأهلي المدني الكبير الذي عمل على تنظيم المجتمع وأحيّا دوره في تنشيط الحراكات والنضال الشعبي الموحد داخل الدولة، فعندما حظروا المؤسسات والأحزاب استمرت الحراكات الشعبية والتي كانت أحيانًا تأخذ شكل العمل السري المُخالف لقانون نظام الأبارتهايد، لكنها لم تتوقف أبدًا، ومن هذا النضال الشعبي انبثقت الكثير من الأفكار، منها إنشاء اتحاد الجبهة الموحدة للديمقراطية وكان الهدف منها التنظيم والتشبيك بين المؤسسات والجماعات والأفراد والتحشيد والتثقيف ورفع الوعي وجمع مجموعات نسائية ونشطاء وكل عمل شعبي لقيادة النضال ضد نظام الأبارتهايد، ونتيجة لذلك كان العصيان المدني الذي أثر بشكل كبير على نظام الأبارتهايد وساهم في إضعافه لتكلفته الاقتصادية الكبيرة، وهذا كله حصل في ظل قانون الطوارئ وفي أحلك الظروف وأقسى الحالات التي مرَّت على أهالي جنوب أفريقيا من ذوي البشرة السوداء ومن مجموعات عرقية أخرى، باستثناء البيض من أصل أوروبي. غير أن المقاومة الأفريقية أسست مطالبها على المساواة منذ البداية واعتبروا البيض جزءًا من أرضهم، وهذا أحد أبرز أوجه الاختلاف بين الحالتين الفلسطينية والجنوب الأفريقية.

العشوائيات

زيارة إلى إحدى العشوائيات من أجل بلورة فهم أعمق للظروف المعيشية لأغلبية سكان جنوب أفريقيا ما يعطيهم فهم أعمق حول تبعات وآثار نظام الأبارتهايد (الفصل العنصري) على المجتمع حتى بعد انتهائه.

- زيارة حي (رقم 6) والذي تم تهجيره بالكامل في حقبة الأبارتهايد إلا أن الحكومة الحالية حاولت إعادة بناء بعض البيوت وإعادتها لأصحابها.

حي (رقم 6) والذي تم تهجيره بالكامل في حقبة الأبارتهايد

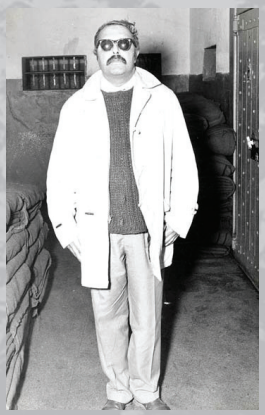

أحمد كاثرادا

زيارة مؤسسة أحمد كاثرادا - المناضل الجنوب أفريقي الذي أمضى 26 عامًا في السجن، شارك 18 عامًا منها مع نيلسون مانديلا في ذات الزنزانة على جزيرة روبن.

المناضل الجنوب أفريقي أحمد كاثرادا من مواليد 21 أغسطس 1929 في ترانسفال وتوفي في 28 مارس 2017، هو سياسي ومناضل جنوب أفريقي. كان سجيناً سياسياً بسبب نضاله ضد نظام الأبارتايد العنصري، حيثُ كان رفيقاً لنيلسون مانديلا في سجن روبن آيلاند. يعتبر كاثرادا أحد أبرز قادة المؤتمر الوطني الأفريقي، وبزغ نجمه خلال المفاوضات بين المؤتمر ونظام البيض، والتي أدت فيما بعد لسقوط النظام العنصري. وبعد إجراء انتخابات سنة 1994 وفوز نيلسون مانديلا أصبح كاثرادا نائباً ومستشاراً للرئيس مانديلا.

- زيارة المقبرة المدفون فيها المناضل أحمد محمد كاثرادا رفيق مانديلا في محاربة الأبارتهايد في جوهانسبرغ.

محاكمة ريفونيا في بريتوريا, 1963-1964

القادة الثمانية الذين ادينوا في محكمة ريفونيا الشهيرة في العام 1963 و 1964 من الاعلى من اليسار الى اليمين: نلسون انديلا، ويلتور سيسولو، غوفان امبيكي، ريموند مالابا، في الاسفل من اليمين الى اليسار: دينيس غولدبيرغ، **احمد كاثرادا**، اندرو ملاغيني، الياس موتسوالبدي.

محاكمة ريفونيا ، استمرت من أكتوبر 1963 إلى يونيو 1964 في قصر العدل في بريتوريا (يسار)، وكانت نقطة محورية في القتال ضد حكومة الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا وجلبت نيلسون مانديلا وقادة المؤتمر الوطني الافريقي إلى مقدمة المسرح العالمي.

على الصفحة المقابلة: **احمد كاثرادا** مع نلسون مانديلا وابنته زيندزي في جوهانسبورغ 2010.

الى الاسفل: **احمد كاثرادا** رهن الاعتقال قبيل تقديمه لمحاكمة ريفونيا 1963

خامسا: أهداف واستراتيجيات النضال.. من أبرز أوجه الاختلاف

سيطر نظام الأبارتهايد (الفصل العنصري) في جنوب أفريقيا على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحكمت من خلاله الأقلية البيضاء الأغلبية من الأفارقة ذوي البشرة السوداء وفق منهج إقصائي يُحافظ على المصالح والبنيات التجارية والاقتصادية التي أقامها البيض في ثلاثة قرون من الاستعمار. واعتمد هذا النظام على ثلاث ركائز تستند إلى الإرث الأوروبي الاستعماري وفوقيته العنصرية وهي: قانون تصنيف السكان، وقانون الإسكان المنفصل، وقانون الأرض.

ولّدت ممارسات نظام الأبارتهايد الاستعمارية في جنوب أفريقيا، مقاومة على الفور، وتبنى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في البداية أساليب غير عنيفة، ودعا إلى إضرابات وحملات مقاطعة وعصيان مدني، واختار هذا الحزب الذي كان يتزعمه نيلسون مانديلا العمل السري والكفاح المسلح. واعتمد النضال ضد نظام الأبارتهايد على أربعة أعمدة وهي: 1 – النضال الشعبي الموحد داخل الدولة، 2 – النظام المسلح، 3 – التضامن الدولي، 4 – الحشد الشعبي.

وفي نهاية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، كان نظام الأبارتهايد يحتضر جرّاء حصار دولي خانق، وتعبئة شعبية أفريقية وعالمية ضده جعلت أهم حلفائه (بريطانيا) عاجزة عن مساعدته. في الوقت ذاته، كان الطرفان على قناعة أنه لا أحد يستطيع التغلب على الآخر، ومع بوادر قرب سقوط المعسكر الشرقي وتنامي تعاطف الرأي العام الدولي مع شعب جنوب أفريقيا، اقتنع رئيس نظام الأبارتهايد فريديرك دوكليرك بحتمية المصالحة وإلغاء نظام الفصل العنصري نهائيًا، فباشر إجراء اتصالات سرية مع نلسون مانديلا في معتقله بجزيرة نيو آيلند.

بعد 27 عامًا في السجن، خرج مانديلا ورفاقه ليطلق مفاوضات سياسية علنية التي كانت قبل ذلك اتصالات سرية، تُوجت بإلغاء الفصل العنصري والدعوة لتنظيم انتخابات تعددية هي الأولى في تاريخ البلاد. وقد جرت الانتخابات في عام 1994 وفاز بها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) وزعيمه نيلسون مانديلا. والشيء بشيء يذكر، فقد سمعنا مقولة أثناء زيارتنا إلى جنوب أفريقيا- وهي

مقولة قريبة جدًا للمنطق السياسي، أن مانديلا لم يقبل مسار المفاوضات والتسويات إلا بعد أن تهيأت نفسيته لقبول ذلك من خلال دراسة نفسيته جيدًا من قِبل خبراء علم النفس الذين كانوا يقابلون مانديلا في السجن بين الفترة والأخرى.

أيضًا، فإن هذه المفاوضات التي أفضت في نهاية المطاف إلى التسوية والمصالحة التاريخية، لم ترضِ الجميع وخاصة أهالي الضحايا، حتى أنهم توقعوا أن تتم محاكمة المجرمين، لكن كان العفو العام الذي كان من أحد شروط المصالحة مفاجئًا جدا لهم. وفي السياق، فإن من جملة ما قالته السيدة ياسمين سوكا التي شغلت منصب المدير العام لمؤسسة حقوق الإنسان، وعملت في لجنة "الحقيقة والمصالحة" في جنوب إفريقيا من 1996-2001، إنَّ نحو 50 لجنة حقوق إنسان جابت الحارات والمدن لتسأل أهالي الضحايا عن مطالبهم بعد المصالحة، غير أن جوابهم كان: "إذا كان نيلسون مانديلا قضى 27 عامًا في السجن وفاوض وسامح ماذا تريدون منا؟؟"، وهكذا اقتنع أهالي الضحايا من موقف مانديلا ومسامحته ومصالحته التاريخية!!

الاختباء من الشرطة، 1955

ولعلها واحدة من المفارقات أن تبدأ الاتصالات السرية الإسرائيلية مع أطراف فلسطينية للبدء بتنفيذ مشاريع التسوية (التصفية) في ثمانينيات القرن المنصرم- وهي نفس الفترة التي بدأت فيها الاتصالات السرية مع نلسون مانديلا، وهي المرحلة التي سبقت توقيع اتفاقية "أوسلو" في عام 1993، وهي المرحلة ذاتها التي سبقت التسوية الجنوب أفريقية والمصالحة التاريخية التي توجت بانتخابات عام 1994، غير أن التسوية والمصالحة في الحالة الفلسطينية ولدت ميتة والنتائج على الأرض تؤكد ذلك، فالطرف الإسرائيلي ليس لديه رغبة حقيقية في الوصول إلى أية تسوية أو سلام حقيقي مع الفلسطينيين، كما يردد البعض، ومفهوم "إدارة الصراع" وليس حله، هو المهمين على الواقع وليس من المصلحة الإسرائيلية التوصل لأية حلول مقترحة من الجانب الفلسطيني تنهي الصراع، لأنَّ ذلك يصطدم مع الرؤية الأيدلوجية الصهيونية. علاوة على ذلك، فإن المجتمع الدولي الذي وقف إلى جانب إنهاء سياسة الفصل العنصري والوصول إلى تسوية في جنوب أفريقيا، وقف وما يزال متفرجًا وصامتًا حيال الحقوق المنهوبة والمشروعة لشعبنا الفلسطيني، بل ومدافعًا في الكثير من الحالات عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

سويتو، التي اصبحت مركزا لمقاومة نظام الابارتهايد في جنوب افريقيا.

ويبقى للتجارب التاريخية خصوصيتها، ويبقى أحد أبرز أوجه الاختلاف بين الحالتين الفلسطينية والجنوب الأفريقية، أن المقاومة الأفريقية أسست مطالبها على المساواة منذ البداية واعتبروا البيض جزءًا من أرضهم، وليس على أساس الانفصال والتحرر الكامل من المستعمر الأوربي كما هو في الحالة الفلسطينية. ورغم هذا الاختلاف إلا أن ما ميّز موقف المقاومة الجنوب أفريقية هو الثبات والوضوح في الهدف الإستراتيجي لإلغاء العنصرية وتحقيق المساواة الكاملة، واستطاعت قيادات المقاومة إدارة الصراع مع نظام الأبارتهايد وكذلك السيطرة على الصراعات الداخلية بين فصائل المقاومة بنجاح إلى حدّ كبير. على خلاف الموقف الفلسطيني المنقسم على نفسه وغير المتفق على برنامج موحد ولا على العمل معًا لتحقيقه أهدافه وإستراتيجياته، هذا عدا أن جزءا فلسطينيًا أصبح وكأنه متحالف مع الاحتلال ومنفذًا لمخططاته ومشاريعه.

وإن كان مسار المصالحة والتسوية في جنوب أفريقيا قد أنهى نظام الأبارتهايد، فإن مسار التسوية والمفاوضات في الحالة الفلسطينية قد ألحق الكوارث بالقضية الوطنية وحقوق الشعب الفلسطيني وأدخل المشروع الوطني الفلسطيني في أزمة حقيقية لا يزال شعبنا الفلسطيني يتجرع مرارة إسقاطاته وتداعيته السلبية إلى يومنا هذا.

ختامًا، فإن هذه الوقفات كانت محاولة لتسليط الضوء، على أهم الدروس المستفادة من زيارة جنوب أفريقيا وعن الجولة الدراسية المكثفة التي نظمتها مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)، وقد لا نستطيع أن نوفي هذا الموضوع حقه، خاصة أن كل محور تحدثنا عنه، هو موضوع واسع بحد ذاته بحاجة للمزيد من التفاصيل ويمكن أن يكون دراسة مستفيضة تأخذ ذلك بالحسبان.

مؤسسة «نيلسون مانديلا»

- لقاء مع مؤسسة «نيلسون مانديلا» للتعرف على مرافق المؤسسة والتعرف على أهم مراحل حياة المناضل ورئيس دولة جنوب أفريقيا السابق، الرئيس نيلسون مانديلا. وعلى ضوء ذلك، أقيمت ورشة عمل من تنظيم مؤسسة «نيلسون مانديلا» تحت عنوان «القيادة على نهج نيلسون مانديلا»، بهدف تحليل شخصية وأسلوب قيادة الرئيس والمناضل والأسير والإنسان نيلسون مانديلا للتعرف على جوانب مختلفة من شخصيته القيادية.

نحو حركة حقوقية جنوب افريقية لدعم فلسطين

زياد باتيل

محام ضليع بقضايا تتعلق بالقضية الفلسطينية

كلمة زياد باتيل محام مختص يعمل بالتعاون مع أحزاب سياسية لسن قانون لتجريم ومعاقبة أي مواطن جنوب أفريقي انخرط في الجيش الإسرائيلي أو شارك في أي من حروبه. زياد باتيل محام ضليع بقضايا تتعلق بالقضية الفلسطينية وملاحقة المجرمين ورفع الحصانة عنهم وخاصة في حرب غزة (الرصاص المصبوب) عام 2009. كان له مساهمات في أسطول الحرية (سفينة مرمرة عام 2010) ومثل ناشطة حقوقية من جنوب أفريقيا.

جنوب أفريقيا أقرت اتفاقية روما التي تتعلق بجرائم الحرب وصار عندنا قانون خاص لتنفيذ هذه الاتفاقية. عمليًا نحن نرى ما يحدث في فلسطين وإسرائيل ومجلس الأمن لا يعطي الفرصة لذم إسرائيل. وهنا لدينا فرصة من اتفاقية روما لخلق عدالة دولية للدول الموقعة على اتفاقية روما لملاحقة النظام الأبرتهايد في إسرائيل.

استغلال الوضعية بعد اتفاقية روما وهي تذم الجرائم الإسرائيلية. من ناحية قانون دولي يوجد بُعد معين في نقاط معينة القانون العرفي المتعارف عليه دوليًا- نريد خلق جسم يتعامل مع القيم في مجال حقوقية في العالم. واضح أن الجرائم الإنسانية هي عدو للجميع والجرائم التي تقوم بها إسرائيل هي عدو للجميع. نريد أن نحاول خلق منظومة لملاحقة الإسرائيليين وعزلهم عن العالم وعندما رجعت إلى أفريقيا حاولت إنشاء منظمة الدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

أسعى لإنشاء حركة مقاطعة لإسرائيل مثل حركة مقاطعة إسرائيل «BDS» وأريد أن نعمل قوانين محلية تخدم ملاحقة الجرائم الإسرائيلية- كل فقهاء القانون مجمعين أن إسرائيل تقوم بتطهير عرقي. يجب عمل اتفاقية عالمية ضد جرائم الحرب- اليوم نعمل قانون محلي لملاحقة كل من يخدم في الجيش الإسرائيلي من جنوب أفريقيا.

الاستيطان يؤدي إلى الإبادة الجماعية للسكان الأصلانيين في البلاد، عمليًا هذا الموضوع يدعونا للتحرك ويجب أن يمر القانون خاصة في سياق الجنوب أفريقي – الإبادة الجماعية.

القانون الذي حاولت أن أعمله لقي الكثير من الدعم من الناس ومنهم حفيد نيلسون مانديلا. حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) يدعم كلاميًا فلسطين، لكن سياسيًا واقتصاديًا يدعم إسرائيل. يجب علينا في جنوب أفريقيا أن تكون الدولة هي القاعدة والإطار القانوني لملاحقة إسرائيل. مثال أسطول الحرية عملنا الكثير من الفعاليات القانونية وكان هناك نوع من النجاح وكان هناك نجاح فعلًا. قانونيًا إذا ضابط إسرائيلي شارك في جريمة أسطول الحرية يعتقل في جنوب أفريقيا ويتم تسليمه إلى تركيا. غير أن توقيع الرئيس التركي أردوغان على معاهدة مع إسرائيل دون أن يتشاور مع المحاميين وأهالي الضحايا وقد شكل خيبة أمل وأصبح لدينا نجاح نظري لأن المحكمة أغلقت بعدما كان خيبة أمل- وكان لديهم نجاح رمزي.

عندي قضية بمستوى عال جدًا لشخص شارك في الحرب على غزة الذي تم إلغاء القضية ضده، طالبنا بإعادة فتح الملف وإن شاء الله تكون فوز ونجاح لأول محاكمة ضابط إسرائيلي حتى تكون سابقة في العالم. نحن هنا نحاول استغلال القانون المحلي ضد الضالعين في الجرائم ضد الفلسطينيين – تقرير أمنستي. جرائم حرب كل التقارير لا يوجد عليها نقاش لكن السؤال كيف يمكن ملاحقتهم – الفلسطينيون يقومون بمقاومة شرعية ضد الاحتلال وإسرائيل هي إرهابية ويحاول ملاحقة صناديق إسرائيلية تأخذ الدعم من جنوب أفريقيا والجرائم خطر على الأمن.

جامعة كيب تاون

زيارة لجامعة كيب تاون العريقة للتعرف على مرافقها وعلى تجارب طلابها ومحاضريها في فترة الأبارتهايد وحتى يومنا هذا، حيث جرى التعرف على نضال مجموعات طلابية ضد الاستعمار تحت شعار «يجب أن يسقط رودز» وهو تمثال لأحد أكثر المستعمرين قساوة وعنصرية، والتعرف على دور الشباب في النضال لأجل العدالة والحرية.

- لقاء مع القاضي سراج ديساي المتقاعد من منصب القاضي بعد أن ترأس المحكمة العليا في محافظة الكيب الغربي. ويشغل القاضي في هذه الأيام منصب المستشار القضائي لدولة جنوب أفريقيا.

لقاء مع مجموعة من النشطاء في مناصرة القضية الفلسطينية منطقة "لانيزيا"

حملات توعوية بقضية فلسطين في جنوب أفريقيا

زيارة منطقة «لانيزيا» ذات الأغلبية الهندية بحسب تقسيمات نظام الأبارتهايد للتعرف على بعض معالم النضال الشعبي، وجرى اللقاء مع مجموعة من النشطاء في مُناصرة القضية الفلسطينية منهم مدير مدرسة لانيزيا في جوهانسبرغ، **الأستاذ ناظم آدم، وعضو البرلمان السابق الشيخ إسماعيل فادي، والناشط رشيد سيدات**، بالإضافة إلى نشطاء آخرين ناضلوا في صفوف أحزاب وحركات ونقابات عمالية مختلفة في أثناء حكم الأبارتهايد.

حول اللقاء بمجموعة من النشطاء المناصرين للقضية الفلسطينية في مدينة جوهانسبرغ

المجموعة التي يعملون معها وهم نشيطون جدًا ولديهم مجموعة شبابية وهي جزء من نشاطاتهم ولديهم أيضًا نشاطات كثيرة للتضامن مع قضية فلسطين، وقريبًا سيكون لهم نشاط جديد، بالإضافة أن لديهم نشرات شهرية توعوية بقضية فلسطين في جنوب أفريقيا. كما أن لديهم علاقات جيدة مع الحكومة لكن العمل صعب بسبب وجود اللوبي الصهيوني وقوته، والإعلام ليس دائمًا معهم، بل إنه دائما لصالح إسرائيل ويحاولون الدفاع عن الأشخاص الذين يحاكمون ضد السامية.

في عام 1976 كانت نقطة تحول بكل النضال قادها الطلاب بدأت سلسلة أحداث حتى نهاية حقبة الفصل العنصري (الأبارتهايد). سنوات الثمانينيات كانت صعبة جدًا حتى نهاية الأبارتهايد.

الناشط رشيد سيدات: العزل والعزل المضاد

الناشط رشيد سيدات من المجموعة المناصرة لفلسطين، ذكر أنه يوجد 4 أعمدة للنضال وهي:

1. النضال الشعبي الموحد داخل الدولة. العمل عندما حظروا المؤسسات والأحزاب كان هناك عمل سري مخالف للقانون.

2. النظام المسلح

3. التضامن الدولي

4. الحشد الشعبي

وكانت واحدة من الأفكار إنشاء اتحاد الجبهة الموحدة للديمقراطية وكان الهدف منها جمع مجموعات نسائية ونشطاء وكل عمل شعبي، مظاهرات، مفاوضات.. الخ. أكثر شيء كان مؤثر على الدولة العصيان المدني وتكلفته الاقتصادية كبيرة، والدولة تحاول مقاومة النضال الشعبي وهذا يكلف والنضال هذا ساهم في إضعاف الدولة.

النضال المُسلح كان صعب عليهم لأنه لا يوجد دعم خارجي من الدول المجاورة. الدولة حاولت إيجاد تصدعات داخل المجتمع، بحيث حاول نظام الأبارتهايد الأبيض أن يسمح للهنود والملونين بالتصويت لخلق شرخ بين الأهالي، محاولة الاحتواء هذه كانت بهدف تقريب الهنود والملونين إليهم عبر السماح لهم بالتصويت، وفي المقابل يمنعون السود من التصويت. وعلى أثرها كان هناك مظاهرات ضد هذا التمييز وقتل الكثير من المتظاهرين.

التّضامن الدّولي كان له تأثير مهم، النوع الأول تحركات خارج البلد نصرة لجنوب أفريقيا للضغط على وضع عقوبات على النظام.

العمل كان هدفه التنظيم والتحشيد والتثقيف ورفع الوعي. خلال هذا العمل كان النشطاء يجلسون دائما ويتشاورون (خبز وزبدة) يتحدثون عن أسعار الغلاء المعيشي بسبب الحكومة- يحاولون تنظيم مظاهرات من أجل أشياء تفيد المجتمع. يدعو الناس لها وللمشاركة في المظاهرات والحراكات الشعبية. خلال هذا الوقت كانت الدولة تحت قانون الطوارئ والدولة كانت صعبة وقاسية جدًا عليهم.

آخر عمل للناشط رشيد سيدات كان في نقابة المعلمين. نقابة المعادن

اعمال سخرة للمسجونين في سجن روبن ايلاند.

وكان هناك نوع من العمل المختلف نظرتهم إلى الناس الذين يعملون بالخارج أنهم أكثر تنظيما. كانوا يأخذون رأي العمال ودخل أكثر على جزء من القيادات الفاسدة. وتحدثوا عن الفساد حتى النقابات انضموا للأحزاب والأيدولوجيات السياسية الذين فسدوا لاحقًا.

بخصوص الدول المجاورة. الناس كانوا واعين لما يجري خارج دولتهم ويتابعون الأخبار ولديهم اهتمام. أحد الاختلافات بين الحالة الفلسطينية والجنوب أفريقية، أن في إسرائيل لديها تطبيع مع الدول العربية، أما في جنوب أفريقيا فلم يستطع نظام الأبارتهايد التطبيع مع الدول المجاورة ولم يكن لديهم هذا الشيء بتاتا.

كان هناك جمود سياسي. حراك الناس والمجتمع لم يتمكن من إسكات الحكومة خاصة أنها مدعومة من الغرب.

في مرحلة يكون فيها جُمود سياسي في البلد لا أحد يستطيع أن يتغلب على الآخر وفيها يكون مفاوضات.

كانوا يسجنون كل واحد بالشارع. عملوا نقاش حتى وصلوا إلى الحرية. ولا دولة استطاعت الانتصار على الدولة إلا سيرلنكا. في فلسطين دخلنا مفاوضات لكننا خسرنا أوسلو. بينما في جنوب أفريقيا عملوا مفاوضات ولم يخسروا. على الأقل حققوا حرية سياسية وحققوا بعضًا من الأهداف في جنوب أفريقيا. والدولة لاحقًا تواصلت مع المظلومين للوصول إلى حل يرضي الطرفين.

اعمال سخرة للمسجونين في سجن روبن ايلاند.

عضو البرلمان السابق الشيخ إسماعيل فادي

منذ الثمانينيات لم نر أي أمل لكن المؤتمر الوطني الأفريقي كانت تعمل على دستور جديد. تغيير النظام صعب لكن الأصعب ماذا سنفعل بعد ذلك.

الحركات الإسلامية واقعيًا لا تستطيع أن تقول إنها تريد حكم إسلامي. ولا يوجد أي جهة تطرح أي حل، حركة فتح مع حل الدولتين وهو حل فاشل- والسؤال حل الدولة الواحدة كيف يكون. لم تصلوا إلى مرحلة الحرية في فلسطين وعندما تصلوها ماذا ستفعلون؟؟ ما هو دور المجتمع بخلق فرص جديدة؟

التطورات التي تجري في العالم السياسي تتحدث بشكل كبير مثال: طالبان، باكستان، سريلانكا.. طالبان كيف ستتعامل مع الدولة؟ عليكم أن تتحضروا لمرحلة ما بعد التغيير من اليوم وعملية التشبيك من أجل خلق مستقبل للفلسطينيين لأن حل الدولتين غير منطقي!!

ختام الجولة الدراسية في جنوب أفريقيا

في ختام الجولة الدراسية في جنوب أفريقيا التي تقسمت على مدار 9 أيام بين مدينتي جوهانسبرغ وكيب تاون، عقدت جلسة مع جميع المشاركين في الجولة الدراسية لتقييم الجولة واستخلاص العبر وفهم تجارب النضال في جنوب أفريقيا، كما وحصل كل مشترك في نهاية الجولة الدراسية على شهادة مقدمة من مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان.

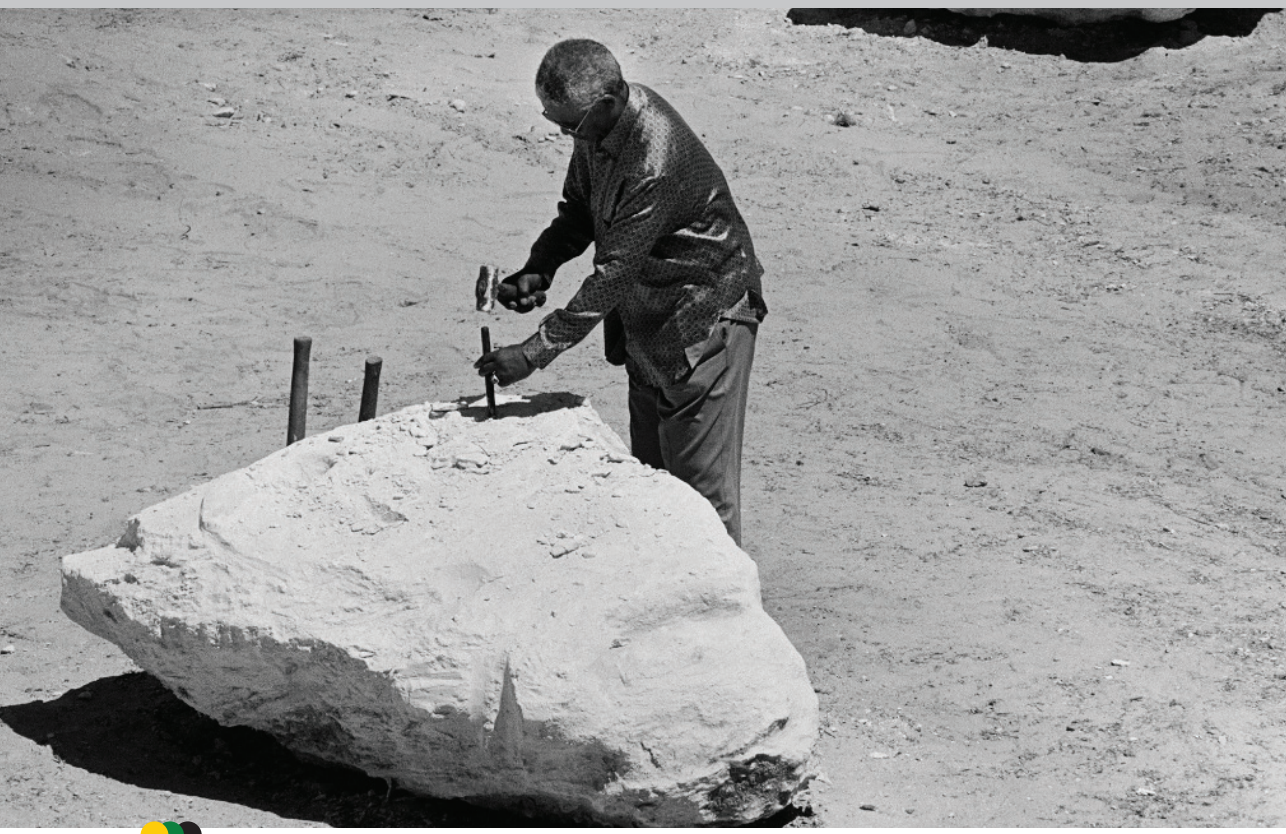

نيلسون مانديلا يكسر الصخر في سجن روبن ايلاند رمزيا للتعبير عن انتهاء حقبة الابارتهايد.

www.Meezaan.org